

(الإبلُ) في أمثلة النحويين المصنوعة
دراسة المثال في الصنعة النحوية والأثر الاجتماعي

د. آلاء بنت منصور بن صالح اليوسف
الأستاذ المساعد بقسم النحو والصرف وفقه اللغة
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية



(الإبل) في أمثلة النحويين المصنوعة دراسة المثال في الصنعة النحوية والأثر الاجتماعي

د. آلاء بنت منصور بن صالح اليوسف

الأستاذ المساعد بقسم النحو والصرف وفتحه اللغة

بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

تاريخ تقديم البحث: ١٦ / ٦ / ١٤٤٦ هـ تاريخ قبول البحث: ٢٩ / ٧ / ١٤٤٥ هـ

ملخص الدراسة:

استدعى النحاة لفظ (الإبل) وأسمائها من حيث الجنس (الناقعة، والبعير، والجمل) في أمثلتهم المصنوعة في سياقات نحوية متعددة، وقد وثقوا بها مواقف اجتماعية مختلفة. ودفع إلى النهوض بهذا البحث: أهمية المثال في الدرس النحوي، وأنه الجانب التطبيقي للتنظير، وكثرة إيراد النحويين للفظ (الإبل) في أمثلتهم، وتسمية هذا العام (٢٠٢٤م) بـ(عام الإبل)؛ وإبراز قيمة الإبل في الثقافة العربية.

وقد تناول البحث الأمثلة النحوية المصنوعة عن (الإبل) بالدراسة والتحليل، ما كان منها موافقاً للقواعد، وما خالفها، مبيّناً أثرها في الصنعة النحوية، ومدى تأديتها للغرض الذي نسجت من أجله، وكيف أنها ساعدت النحوي على الإيضاح، وتبسيط القواعد، وتقريبها للمتلقي، مع تعبيرها عن حياتهم الاجتماعية، فأصبحت عملة فريدة ذات وجهين: وجه لتمثيل القواعد، ووجه للتعبير عن المجتمع، والعصر الذي صنعت فيه.

ومن أبرز ما نتج عنه: عناية النحاة باستدعاء لفظ (الإبل) في أبواب نحوية كثيرة، وربطهم التقعيد النحوي بالحياة الاجتماعية من خلال الأمثلة، وتوظيف ذلك أحسن توظيف في الدرس النحوي؛ وهو ما أفرز صورة حية واضحة للمتعلّم، وجعل الأمثلة ناطقة، وبعيدة عن الجفاف، والرمزية، وأظهر أيضاً ديمومة الأمثلة عن (الإبل)، وألفتها للمجتمع الحديث، دون حاجة إلى تغييرها.

الكلمات المفتاحية: المثال، المصنوع، الإبل، الصنعة النحوية، الأثر الاجتماعي.

"Ibil" in Fabricated Examples of Grammarians

A Study of Examples in Linguistic Craftsmanship and Social Impact

Dr. Alaa Bint Mansour Saleh Al-Yousef

Assistant Professor, Department of Syntax, Morphology and Philology, Imam Muhammad bin Saud Islamic University

tract:

Linguists have frequently invoked the term *ibil* (camels) and its gender-specific names (*nāqah* for female, *ba'īr* and *jamal* for male) in their fabricated examples across various grammatical contexts, documenting different social situations through them.

This research was motivated by the significance of examples in grammatical studies, as they represent the practical application of theoretical principles. Additionally, the frequent use of the term *ibil* in grammatical examples, along with the designation of the year 2024 as the "Year of the Camel," underscores its cultural value in Arab heritage.

The study analyzes and examines fabricated grammatical examples involving *ibil*, evaluating those that align with grammatical rules as well as those that deviate from them. It explores their impact on linguistic craftsmanship and assesses how well they serve their intended purpose. Furthermore, the research highlights how these examples aided grammarians in clarifying, simplifying, and making grammatical rules more accessible to learners while simultaneously reflecting social life. As a result, these examples have become a unique dual-purpose tool: one aspect serves to illustrate grammatical principles, while the other captures the societal and historical context in which they were crafted.

Among the key findings of this study is the grammarians' keen interest in incorporating the term *ibil* into numerous grammatical discussions, linking grammatical theorization with social life through well-crafted examples. This effective employment of real-life contexts within grammatical studies has produced vivid, dynamic illustrations for learners, making the examples more expressive and engaging rather than dry and abstract. Additionally, the research demonstrates the enduring relevance of *ibil*-related examples in modern society, showing that they remain familiar and applicable without the need for modification.

Keywords: example, fabricated, *ibil* (camels), linguistic craftsmanship, social impact

المقدمة

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده
محمد عليه أفضل الصلاة، وأتم التسليم، أما بعد:

فالأمثلة النحوية من أهم الأدوات التي استعان بها النحوي في التقعيد،
من إيضاح القواعد، وتقريبها للمتلقي، ومحاولة إفهامه، وهي الجانب التطبيقي
للتنظير، حتى إنه قد استغنى بها في مواضع كثيرة عن النطق بالقاعدة؛
فأفصحت عنها وأبانها، مؤثرة تأثيراً بالغاً في هذه الصنعة.

والله - جلّ وعلا - خلق الكون وأبدع، ومن عظيم خلقه: (الإبل)،
حيث يقول: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ (١)، فهذه دعوة للنظر
والتفكر في هذا المخلوق المثير للدهشة.

والإبل من أهم مكونات البيئة الاجتماعية لدى العرب قديماً وحديثاً؛ إذ
يرتحلون به، ويحملون عليه، ولحمة غذاء لهم، ويصنعون من وبره أشياء تنفعهم؛
لذا اكتسب مكانةً كبيرةً في المجتمعات العربيّة.

والنحوي ابن بيئته، يُمثّل بما يرى، ويسمع، ويتصوّر، فصوّرُوا (الإبل) في
أمثلتهم التي اصطنعوها، ووردت في أبوابٍ متنوعة من مصنفاتهم؛ ممدّين
الدرس النحوي بصورٍ حيّة متفاعلة، مع تمثيلها لعصورهم، وما يحمله المثال
المصنوع من أبعادٍ أخرى، فأنشأتُ هذا البحث، الذي حمل عنوان: (الإبل في
أمثلة النحويين المصنوعة، دراسة المثال في الصنعة النحوية والأثر الاجتماعي).

(١) الغاشية ١٧.

وقد دفعني إلى البحث عن هذا الموضوع أسبابٌ، أبرزها:

١- تسمية هذا العام (٢٠٢٤م) بـ(عام الإبل)؛ وهو ما يُعزِّز قيمتها الثقافية والحضارية على مرّ العصور.

٢- أهمية المثال النحوي المصنوع في الصنعة النحوية، وكونه أداة تطبيقية.

٣- كثرة الأمثلة النحوية المصنوعة التي جاءت مشتملة على لفظ (الإبل)، وورودها في بعض الأبواب النحوية؛ وهذا يتطلب سبر أغوارها.

٤- الرغبة في إبانة أثر مكونات البيئة الاجتماعية في الدرس النحوي، وكون (الإبل) مظهرًا بارزًا فيها.

ويهدف البحث إلى جُملةٍ من الأمور:

١- التعرف على التراث العربي، واستحضار صورته من خلال أمثلة النحاة المصنوعة عن (الإبل) وأسمائها المتنوعة من حيث الجنس (الناقة، والبعير، والجمال)، وربطها بالحياة المعاصرة.

٢- إيضاح أثر تلك الأمثلة المصنوعة في الصنعة النحوية بدراستها، وتحليلها نحويًا.

٣- دراسة الأمثلة المشتملة على (الإبل) المخالفة للقاعدة النحوية، وسبب ذلك.

٤- إبراز تأثير الحياة الاجتماعية في الدرس النحوي، وعدم انزاله عنها. وهناك عدد من الدراسات السابقة للموضوع؛ لكنها مختلفة تمامًا عن مقصد بحثي ومراده، وهي:

- (في التحليل الاجتماعي للظاهرة النحوية، المثال النحوي في كتاب

سيبويه بين الدلالة الاجتماعية والقاعدة النحوية)، د. حسن الملخ، مجلة الدراسات الإسلامية والعربية، العدد (٢٠)، ١٤٢١هـ — ٢٠٠١م. سعى الباحث إلى دراسة المثال النحوي عند سيبويه في ضوء علم اللغة الاجتماعي؛ لبيان ارتباط الدلالة الاجتماعية للمثال بالقاعدة النحوية، ولم يتطرق للإبل إلا في بضعة أسطر.

- (المثال النحوي المصنوع في العربية دراسة تحليلية تقويمية)، للباحث: كريم الربيعي، رسالة دكتوراه، كلية التربية الأولى (ابن رشد) جامعة بغداد، ١٤٢٥هـ — ٢٠٠٥م. اعتنى الباحث بدراسة أمثلة النحاة لإبراز وظائف المثال، وعوامل اللجوء إليه، ومظاهر البيئة العربية فيه، ثم تقويم ذلك الاستعمال، ولم يحفل إلا قليلاً بالدراسة النحوية، وهو بعيد عما أراده البحث.

- (الحياة الاجتماعية وأثرها في أمثلة النحاة وشواهدهم في عصور الاحتجاج)، للباحث: محمد دراغمة، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ٢٠١٢م. وركزت الدراسة على تأثير الحياة الاجتماعية على تمثيل واستشهاد النحاة مبتعدة عن الدراسة النحوية.

- (التراكيب المصنوعة في كتاب سيبويه، دراسة وموازنة)، للباحث: أحمد كيري، رسالة ماجستير، ١٤٤٢هـ، اعتنى الباحث بالدراسة الشكلية للتراكيب في كتاب سيبويه، ودراسة خصائص التراكيب ووظائفها، وأوصافها، وغير ذلك، مع الموازنة بين تراكيب سيبويه والفراء، دون الدراسة النحوية.

- (العلاقة بين المثال النحوي والحياة الاجتماعية في كتاب سيبويه، للباحثة د. علا البار)، حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنات

بالزقازيق، المجلد (٢)، العدد (١١)، ٢٠٢١م، والدراسة خصت كتاب سيوييه دون غيره، وهدفت إلى الكشف عن العلاقة بين المثال النحوي والحياة الاجتماعية عند سيوييه، مع بيان السياقات التعليمية للمثال باعتباره أداة تعليمية، دون الدراسة النحوية له.

- (المثال النحوي المصنوع في كتاب سيوييه وأبعاده الاجتماعية)،

للباحثة: نحلة الشقران، رسالة ماجستير، الجامعة الهاشمية، ٢٠٢٣م. اهتمت الباحثة بدراسة السياق الاجتماعي للأمثلة المصنوعة عند سيوييه دون الالتفات لتفعيده النحوي.

وتتكوّن مادة البحث من مدونات النحاة عدا كتب الخلاف والعلل وشروح المنثور حتى نهاية القرن السادس، وهي: كتاب سيوييه، والمقتضب، والأصول لابن السراج، والجمل للزجاجي، والإيضاح للفارسي، والجمل للجرجاني، والمفصل للزمخشري، وشرح ملحّة الإعراب للحريري، وكشف المشكل للحيدرة اليمني.

وكان من مادة البحث: (الموقفي في النحو) لابن كيسان، و(التفاحة في النحو) للنحاس، و(الإيضاح) للزجاجي، و(اللمع) لابن جني، و(المقدمة المحسبة) لابن بابشاذ، و(العوامل المئة) للجرجاني، بيد أنني لم أجد فيها شيئاً مما يقتضيه البحث.

وقد أثبتت في البحث أمثلة النحاة التي ورد فيها ذكر (الإبل) وأسمائها، متبعةً المنهج الوصفي التحليلي، من جمع المادة ووصفها، ثم تحليلها تحليلًا نحويًا، ثم بيان أثر الحياة الاجتماعية في استدعاء لفظ (الإبل) في الأمثلة

النحوية، مرتبة ورودها بحسب المفصل.

وجاء البحث في مقدمة، وتمهيد تحدثت فيه عن المثال النحوي المصنوع من حيث التعريف والضوابط، ومبحثين: المبحث الأول: الأمثلة النحوية المصنوعة المشتملة على لفظ (الإبل) وأسمائها من حيث الجنس: عرض ومناقشة، والمبحث الثاني: أثر الحياة الاجتماعية في استدعاء لفظ (الإبل) في الأمثلة النحوية المصنوعة، ثم خاتمة، فثبت المصادر والمراجع.

التمهيد: (المثال النحوي المصنوع: تعريف وضوابط).

المثال لغة:

يتكون (المثال) من ثلاثة أصول، هي: الميم، والشاء، واللام، وهي تدل على النظر، والشبيه، و(المِثْل والمِثَال) بمعنى واحد، والجمع (أَمْثَلَة)^(١). والمِثَال: مَا جَعَلَ مِثْلَهُ^(٢)، ومثل الشيء أيضاً: صفته، و(مَثَلْت له): إذا صورت له مثاله بالكتابة وغيرها^(٣). و(المِثْل) ما جُعِلَ مِثَالًا، أي: مقداراً لغيره يُجْزَى عليه، و(المِثَال): القالب الذي يَقْدَرُ على مثله^(٤). وإذا قيل: (هو مثله) قاصداً الإطلاقَ فدلالته أنه يسد مسدّه، وإذا قيل:

(١) ينظر: مقاييس اللغة (مثل) ٥ / ٢٩٦، ٢٩٧.

(٢) ينظر: التهذيب (مثل) ١٥ / ٧١.

(٣) ينظر: الصحاح (مثل) ٥ / ١٨١٦.

(٤) ينظر: لسان العرب (مثل) ١١ / ٦١٢.

(هو مثله في كذا) فهو يساويه في جهةٍ دون أخرى^(١).
وعند التأمل فيما ذكرته المعاجم، تجد (مثل) يدور حول معانٍ، هي:
الشبه، والنظير، والمساواة، والصفة، وكلها معانٍ متأتية ومتقاربة، بينها فروق
دقيقة على حسب السياق الذي ترد فيه، أما إذا نظرتَ إلى المِثال - بهذه
الرّتبة - فتجد أنه يحمل الدلالات السابقة مع إضافة معنى (المقدار)،
و(القالب)، فحينما تقول: (ومثاله كذا) فكأنك تقولب القاعدة، وتبينها من
خلال ما سُقت من مثال، وتجعله مقدارًا لها.

ومن هنا اقتربت الدلالة اللغوية من الدلالة الاصطلاحية لمعنى المِثال
النحوي - كما سيتبين -.

المِثال اصطلاحًا:

عرّفه الجرجاني^(٢) (٨١٦هـ) بأنه: "ما يذكر لإيضاح القاعدة بتمام
إشارتها"^(٢).

ثم عرّفه التهانوي (١١٥٨هـ) بأنه: "الجزئي الذي يُذكر لإيضاح القاعدة
وإيصاله إلى فهم المستفيد"^(٣).

وتلاحظ أن التعريفين صيغًا لبيان وظيفة المِثال الأساسية، وهي (إيضاح
القاعدة)، وزاد الآخر: (بعملية الإيصال إلى المستفيد)، وأشار إلى شيء مهم:
(جزئي) أي: أنه جزء يُوضّح به قاعدة كلية. ومع هذا فقد اعتراهما نقص؛ إذ

(١) ينظر: لسان العرب (مثل) ١١ / ٦١٠.

(٢) التعريفات ٢٠١.

(٣) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ٢ / ١٤٤٧.

لم يتطرق التعريفان إلى الوظائف الأخرى التي قد يُؤتى بالمثال من أجلها. وقد عرّف محمد عيد التمثيل بأنه: "ما ليس من كلام العرب من النصوص - بمصطلح النحاة - متجاوزاً عصر التوثيق للغة، أو مصنوعاً للبيان والإيضاح"^(١).

ولديّ ملحوظتان على تعريفه: الأولى: أنه ذكر أن التمثيل ما ليس من كلام العرب وهو حد صحيح؛ لأنه من النحاة أنفسهم، لكن تقييده بـ (متجاوزاً عصر التوثيق) فيه نظر؛ إذ المثال لا يتقيد بأي زمانٍ بخلاف الشاهد الذي ينصُّ على كونه في عصور الاستشهاد، أو أنه أراد أن يُدخل في التمثيل ما كان من كلامهم في غير عصور الاحتجاج به، وحتى هذا لا يكون تمثيلاً بالمفهوم عند النحاة. والثانية: اقتصره في صناعة المثال على الإيضاح والبيان، وهو مثل ما سبقه، هذا هو الغالب؛ لكن لا يقتصر عليه.

ثم عرّف المُلخ المثال النحو بأنه: "تركيب مصنوع يضعه النحاة تطبيقاً لقاعدة نحوية، ومثالاً عليها"^(٢).

وهذا التعريف من أفضل ما عُرِّفت به الأمثلة، فأبان بأنه تركيب، وأن المنشئ هو النحوي، وغرضه التطبيق والتمثيل، وهو الغرض العام دون ذكر غيره.

وقد عرّف إسماعيل عمارة (١٤٣٨هـ) الأمثلة المصنوعة: (المصنوع)

(١) الاستشهاد والاحتجاج باللغة، محمد عيد، ٨٦.

(٢) رؤى لسانية في نظرية النحو العربي ١٤٤.

مأخوذ من (صَنَعَهُ صُنْعًا)، و(صُنِعَ): عَمَلَهُ^(١). وتُعرَّفُ بأنها: "كلمات أو جمل يصنعها اللغويّ من عنده، على غرار أنماط من النصوص الشواهد التي استنبطت منها القواعد"^(٢).

وتعريفه صحيح بيد أن وضع المثال على نمط الشواهد فيه نظر؛ لأن النحاة وضعوا أمثلة لم يكن لأبوابها النحوية شواهد أو ندرت فيها؛ كبابي التنازع والاشتغال.

وللساطبي (٧٩٠هـ) قولٌ عن أمثلة سيوييه (١٨٠هـ) هو: "والظاهر أنه لا يُمَثَّلُ إلا بما سَمِعَ بعينه أو سمع مثله"^(٣).

فيُفهم منه أن تمثيل سيوييه إما أن يكون مما سَمِعَ من كلام العرب، أو قاسه على ما سمع دون أن يعبر من نفسه، والتصوّر الأول بعيد، فمن استنبط القواعد، وصنّف الكتاب، لا يعجز عن وضع الأمثلة، وإن صح ذلك عن سيوييه فربما لأعجميته دور في هذا السلوك؛ إذ أراد أن يكون المثال على نسق ما تكلمت به العرب، فيكون خاصًا به لا عامًا، وربما أنه قصّد أنه تعمّد هذا الفعل لا لقصور منه، وإنما متابعةً لكلام العرب، وليكون أكثر اطمئنانًا للتمثيل على القواعد، وخصوصًا أن بعضها افتقرت للشواهد، واتكأت على الأمثلة.

(١) ينظر: لسان العرب (صنع) ٨ / ٢٠٨.

(٢) بحوث في الاستشراق واللغة ٧٤.

(٣) المقاصد الشافية ٥ / ١٤١.

ضوابط المثال المصنوع:

لم أقف على ضوابط المثال المصنوع عند النحويين، ويمكن استنتاج هذه الضوابط من خلال تعريف الأمثلة المصنوعة، والنظر في الأمثلة في ما يأتي:

١- المثال النحوي المصنوع من عمل النحوي لا من كلام العربي، مع اقترانه غالبًا بألفاظ دالة على صناعته، مثل: (تقول)، (قولك)، (قلت). أو الحكم عليه بالمخالفة للنظام اللغوي ك(محال)، و(لا يجوز).

٢- أنه لا يتقيد بزمانٍ ولا مكان.

٣- عدم الاستشهاد به؛ إذ يؤتى به للتمثيل على القاعدة، دون التدليل على صحتها، أو الاحتجاج لها^(١).

٤- له وظائف يؤديها؛ كتوضيح القاعدة النحوية وتفسيرها، والتطبيق عليها، والتعليل لها، ويستأنس به داعمًا على صحة قول النحوي، والتمثيل على ما خالف القواعد؛ ليتجنبها المتعلم، وقد يستغنى به عن شرح حدود القاعدة. وقد ورد في البحث بعض الأمثلة التي اختلفت عبارات النحويين حول ماهيتها، أهو مثال مصنوع أو قول عربي مسموع؟ وبيانها في ما يأتي:

- (شربت حتى يجيء البعيرُ يجزُّ بطنه).

١- أن المثال مسبق بما يدل على أنه مصنوع، وهو لفظ: "ومثل

(١) ينظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ١٢٠.

ذلك" (١)، و"قولك" (٢)، و"تقول" (٣).

٢- تقدّم المثال ما يدل على سماعه عن العرب، وهو لفظ: "قولهم"،
وقالوا" (٤).

ويترجح لديّ أنه مصنوع؛ لوروده أولاً عند سيبويه، ولفظ سيبويه مشعر
بأنه مصنوع لا مسموع، وأن أول نص يشعر بسماعه كان عند
الزحشري (٥٣٨هـ)، وهو بعيد عن عصر سيبويه، وعصر الاحتجاج.
وذكر بعضهم للمثال مسبوفاً بـ "قولهم" لا يقطع بسماعه؛ إذ ربما قصد
النحوي بـ (قولهم) النحاة الذين سبقوه، ومثلوا به؛ وما يدعم هذا أن من قالوا
ذلك هم في عصور بعيدة عن قائله الأول.

- (لو تزكت الناقّة وفصيلها لرضعها).

١- تقدّم المثال لفظاً يدل على أنه مصنوع، وهو "قولك" (٥).

٢- تقدّم المثال، لفظ: "وذكر سيبويه" (٦)؛ مما لا يقطع بشيء.

(١) الكتاب ٣ / ١٨.

(٢) الإيضاح ٢٤٩.

(٣) شرح الرماني، ت: العريفي ٨٢٨، وتوضيح المقاصد ٣ / ١٢٤٩.

(٤) ينظر: المفصل ٢٤٨، والتخمير ٣ / ٢٢٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٢٤٧، وتمهيد

القواعد ٨ / ٤٢٨٦.

(٥) الكتاب ١ / ٢٩٧، الجمل للجرجاني ٢٠، وشرح ملحّة الإعراب ١٠٧، والمقاصد

الشافية ٣ / ٣٢٠.

(٦) الارشاف ٣ / ١٤٩٤.

٣- لم يتقدّمه شيء^(١).

٤- تقدّمه ما يدل على أنه مسموع عن العرب، وهو لفظ: "قولهم"^(٢).
واتجه البحث إلى أنه مصنوع؛ لأن أول من أورده هو سيبويه، وقد نصّ على صنعه مستعملاً لفظ "قولك"؛ مما يقطع بكونه مصنوعاً.

-(هذه ناقةٌ وفصيلها راتعين).

هذا المثال ينصب (راتعين) وجدّته مسبوقةً بـ "وتقول"^(٣)؛ وهو ما يدل على أنه مصنوع.

وعند بعض من ذكره مسبوقةً بـ "منه"^(٤)؛ وهو ما لا يدل على السماع أو الصنع.

ولكون أن أول وروده ورد في المصادر جاء مسبوقةً بـ "وتقول"؛ فقد رجّحت كونه مصنوعاً.

إلا أن سيبويه ذكر رفع (راتعان) في المثال نفسه، وقال: "وقد يقول بعضهم: هذه ناقةٌ وفصيلها راتعان"، و"الوجه الآخر قد قاله بعض العرب"^(٥)؛ وهو ما يدخل الشك في كونه بالرفع إما مسموعاً عن العرب، أو أنه سمع الرفع عنهم فيما ماثله، وأسقطه عليه، فيكون مصنوعاً، ويؤيد السماع ما ذكره بعض النحاة:

(١) ينظر: اللمع ٥١، وشرح التسهيل ٢ / ٢٤٧، الهمع ٣ / ٢٣٧.

(٢) الأصول ١ / ٢١٠، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٦٩٥، وتوضيح المقاصد ٢ / ٦٦٥.

(٣) الكتاب ٢ / ٨٢، وشرح السيرافي ٦ / ٢٠٨، وشرح الرماني، ت: الديميري ١٢٢٦.

(٤) شرح التسهيل ٢ / ٣٤٩، والتذييل ٩ / ١٣٤، وتمهيد القواعد ٥ / ٢٣١٥.

(٥) الكتاب ٢ / ٨٢.

"حُكي عن بعضهم"^(١)؛ لذا اطّرحُ وجه الرفع خروجًا من الخلاف.

- (مررتُ على ناقةٍ عُبرَ الهواجِرِ).

١- ورد هذا المثال مسبقًا بـ: "ومنه أيضًا"^(٢)؛ وهذا يجعله كحكم ما لم

يسبق بشيء، فلم تتبيّن هويته.

٢- ورد مسبقًا بما يدل على أنه مصنوع، وهو: "وتقول"^(٣).

٣- ورد مسبقًا بما يدل على أنه قول للعرب، مسبقًا بـ "كقولهم"، كما

قالوا"^(٤).

٤- اقترانه بدليل قاطع على السماع، وهو: "والمسموع"^(٥)، وذُكر من

ضمنها المثال.

٥- ورد بلا شيء قبله"^(٦).

وأميل إلى كونه مصنوعًا؛ لأسباب هي: سبقه بلفظ: "ومنه أيضًا" وهو ما

يرجح كفة أنه مصنوع؛ لأن من عادة النحاة أن يسبق المسموع بلفظ يدل على

سماعه، فإذا انتفى ذلك فهو مصنوع غالبًا، ولاقترانه في مواضع بلفظ يدل على

أنه مصنوع: "تقول"، وأن من ذهب إلى أنه مسموع هو أبو حيان (٧٤٥هـ)

فقط، وقد اختلف في الحلبيات في تصديره، فمرة صدره بـ "قولك"، وفي موضع

(١) شرح التسهيل ٢ / ٣٨٦، والتذليل ٩ / ٢٥٤.

(٢) الكتاب ١ / ٤٢٤، وشرح السيرافي ٦ / ٥٨.

(٣) شرح الرماني، ت: الدميري ٨٥١، والمقاصد الشافية ٤ / ٢٧.

(٤) الحلبيات ٢٤٥، والمسائل المشكلة ٢٧٥، ٢٧٦.

(٥) الارتشاف ٤ / ١٨٠٢.

(٦) ينظر: المقرب ١ / ٢٠٩.

آخر بـ"كما قالوا" فأوحى مرة بصناعته، ومرة بسماعه^(١)، وهذا بلا شك يضعفه دليلاً، وكذلك فإن لفظ (قولهم وقالوا) لا يقطع بسماعه؛ إذ ربما قصد به من تقدمه من النحاة خاصة أنه متأخرٌ عن أول من أورده، وهو سيبويه.

– (كم ناقة لك وفصيلها وفصيلها)، (كم ناقة وفصيلها لك).

المثال الأول ذكر في أول موضع له مسبقاً بما يدل على أنه مصنوع، فقد سبق بـ"وتقول"^(٢).

وورد مصدرًا بما يدل على أنه مسموع: "قولهم"^(٣).

أما المثال الثاني: فقد ورد أولاً مسبقاً بما يدل على أنه مصنوع، "قلت"^(٤)، و"قولك"^(٥)، وورد أيضاً مسبقاً بما يدل على أنه قول عربي، بدليل تقدمه بـ"قولهم"^(٦).

وما أرححه أنهما مصنوعان؛ لسببين: أحما في أول ورودهما تقدمهما ما يدل على عدم سماعهما، وأنهما في الأصل مثال واحد، تحكّم فيه صانعُه بالتقديم والتأخير بما يستقرئ القاعدة، وينطق بها دون الحاجة إلى صياغة جديدة؛ إرادةً شدّ انتباه المتلقي، وعدم إرباكه بمعانٍ جديدة غير مقصودة.

(١) ينظر: الحليبات ١٨٤، ٢٤٥.

(٢) الأصول ١/ ٣٢٣.

(٣) التخميم ١/ ٢٦١.

(٤) الأصول ١/ ٣٢٣.

(٥) شرح الكافية الشافية ٢/ ٩١٩.

(٦) شرح التسهيل ٢/ ٣٨٦، والتذييل ٩/ ٢٥٤، وتمهيد القواعد ٥/ ٢٣٨٥.

المبحث الأول: الأمثلة النحوية المصنوعة المشتملة على لفظ (الإبل)

وأسمائها من حيث الجنس: عرض ومناقشة.

جاء لفظ (الإبل) وأسمائها: (البعير)، و(الجمال)، و(الناقة)، في بعض أمثلة النحويين المصنوعة، وسأفرد كل مثال ورد فيه لفظ منها بالدراسة النحوية.

المطلب الأول: (الإبل) في أمثلة النحاة.

- (إِنَّ غَيْرَهَا إِبْلًا وَشَاءً)^(١).

إضمار خبر الحروف الناسخة مسألة وقع فيها الخلاف، فكلام سيبويه^(٢)، والرماني (٣٨٤هـ)^(٣) صريح في عدم حذف الخبر بعد الحروف الناسخة إلا إذا كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، بينما أجاز السيرافي (٣٦٨هـ)^(٤)، والزمخشري^(٥)، وابن يعيش (٦٤٣هـ)^(٦) كونه غير ذلك.

يقول سيبويه: "وتقول: (إِنَّ غَيْرَهَا إِبْلًا وَشَاءً) كأنه قال: (إِنَّ لَنَا غَيْرَهَا إِبْلًا وَشَاءً)، أو: (عِنْدَنَا غَيْرَهَا إِبْلًا وَشَاءً). فالذي تُضْمِرُ هذا النحو، وما

(١) ينظر: الكتاب ٢ / ١٤١، والأصول ١ / ٢٤٨، وشرح السيرافي ٧ / ٢٧، وشرح الرماني، ت: الدميري ١٥٠٣، والمفصل ٥٣، والتخمير ١ / ٢٨٥، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٢٦٠، الارتشاف ٣ / ١٢٤٩.

(٢) ينظر: الكتاب ٢ / ١٤١.

(٣) ينظر: شرح الرماني، ت: الدميري ١٥٠١.

(٤) ينظر: شرح السيرافي ٧ / ٢٧.

(٥) ينظر: المفصل ٥٣.

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٢٦١.

أشبهه. وانتصب (الإبل) و(الشاء) كانتصاب (فارس) إذا قلت: (ما في الناس مثله فارسًا)"^(١).

المناقشة:

جاء التمثيل بـ(إن غيرها إبلاً وشاءً) في سياق سيويوه على إضمار خبر (إن) وأخواتها؛ لكونه مستقرًا أو موضعًا؛ لبيّن صحة قوله، وقد فسّر المثال بتقدير المحذوف حتى يفهم التركيب، والمقصود من الإتيان به.

لكن فيه إلباسٌ في إعراب الاسم المنصوب (إبلاً)، فجعله على التمييز، ووجه ابن يعيش تحريج سيويوه بانتصاب (الإبل) و(الشاء) كانتصاب (الفارس) بتقديره بالمشتق، أي: (ماشية)^(٢).

و(غيرها) اسم لـ(إن)، ولا بد له من خبر، وهو محذوف، قدره بـ(لنا) وهو شبه جملة، متقدم على اسمه، و(إبلاً) منصوبة على التمييز. ومثله ذهب الرماني إلى كون (إبلاً) تمييزًا، على تقدير: (إن لنا ما يقوم مقامه من غيره)^(٣).

ونظرًا لكون سيويوه أبان أن (إبلاً) منصوبة مثلها مثل (فارسًا) في مثاله؛ فالأقرب أنه أراد التمييز.

والنحاة ذهبوا إلى أنها تمييز، واختلف بعضهم في وظيفة نحوية أخرى

(١) الكتاب ٢ / ١٤١.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٢٦٠.

(٣) ينظر: شرح الرماني، ت: الدميري ١٥٠٣، ١٥٠٤.

يؤديها المثال، فأجاز ابنُ السراج (٣١٦هـ) البدلية إضافةً إلى التمييز^(١)، وأجاز السيرافيُّ الحال^(٢)، ووجهه ابن يعيش على أنه اسم (إنَّ)، و(غيرها) حال، والخبر محذوف^(٣). وهذا التوجيه مخالف؛ إذ العامل (لنا) من المعاني، ولا يعمل مضمراً عند أغلب النحاة^(٤).

- (ما أنت إلا شُربَ الإبل)، (إنما أنت شُربَ الإبل)، (شربتُ شُربَ الإبل)، (الشاربهُ أنا شُربُ الإبل).

هذه الأمثلة اتفقت في احتوائها على المصدر المخصص بالإضافة إلى (الإبل): (شُربَ الإبل)، واختلفت في القاعدة التي تعبر عنها؛ بناءً على السياق الذي وُظفت فيه.

يُحذف الفعل الناصب للمصدر المحصور بشرطين: إذا كان ما قبله اسم عين لا معنى^(٥)، وإذا ناب عن فعله، ويظهر بقصد المتكلم، والمراد به: أن يكون للإخبار بالعمل المتصل في الوقت الحالي لا الماضي ولا المستقبل^(٦). وإن قُصد به الزمن الماضي أو المستقبل جاز إظهار الفعل أو إضماره.

(١) ينظر: الأصول ١ / ٢٤٨.

(٢) ينظر: شرح السيرافي ٧ / ٢٧.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٢٦٠.

(٤) ينظر: التذييل ٥ / ٥٢، ٥٣.

(٥) ينظر: الكتاب ١ / ٣٣٦، والمقتضب ٣ / ٢٣١، والمفصل ٥٨، وشرح التسهيل ٢ /

١٨٨، والمقاصد الشافية ٣ / ٢٥١.

(٦) ينظر: المقاصد الشافية ٣ / ٢٥٠.

– المثال الأول: (ما أنت إلا شرب الإبل)^(١).

مثّل به سيبويه في قوله: "ومن ذلك قولك: (ما أنت إلا شرب الإبل) ... وأما (شرب الإبل) فلا ينوّن؛ لأنك لم تشبّهه بشرب الإبل، وأنّ (الشرب) ليس بفعل يقع منك على (الإبل)"^(٢).

المناقشة:

مثّل سيبويه بـ(ما أنت إلا شرب الإبل)؛ لإيضاح القاعدة، وبيان صورها المتعددة من خلال التمثيل، فالتركيب فيه المصدر محصور منصوب على المفعول المطلق لفعل محذوف، تقديره: (تشربُ شربَ الإبل)، وما قبله اسم عين، وهو (أنت)؛ ولكنه هنا مضاف، وهذا ما افترق به عما تقدّمه من أمثله، ويضعف أن يُعرب خبراً؛ لأنه ليس من فعلك، وإنما فعل غيرك، فلا يكون المقصود بـ(شربَ الإبل) أنك من يشرب فيكون خبراً، وإنما (الإبل) هي الشاربة فلا يُحمل على المبتدأ، وهذا المصدر لا بد من إضافته لما بعده، ولا ينقطع عنه بالتنوين.

وعلّل الرمانيُّ إضافة المصدر في (شرب الإبل) دون أن ينوّن؛ لأنه قائمٌ على التشبيه، وفيه بيان الغامض، وكون (الإبل) فاعلاً لا مفعولاً؛ لذا لم يميز الانفصال^(٣)، وفُسّر المعنى بأنه: (ما أنت إلا تشربُ شرباً مثلَ شرب

(١) ينظر: الكتاب ١/ ٣٣٦، والمقتضب ٣/ ٢٣١، وشرح السيراني ٥/ ١٩٩، والمفصل ٥٨، والارتشاف ٣/ ١١٣٥.

(٢) الكتاب ١/ ٣٣٦.

(٣) ينظر: شرح الرماني، ت: شيبه ٢/ ٦٨٣.

الإبل^(١).

والمبرد (٢٨٥هـ) مثل به على حذف الفعل كسيبويه بيد أنه أوضحه بأن تقدير المعنى: (ما أنت إلا تشربُ شربَ الإبل)، بنصب (شرب)، والرفع ضعيف؛ لأن المعنى محتاج إلى تقدير فعل؛ لأن المقصود أن الإبل تشرب لا أنت، إلا بتقديره — (ما أنت إلا صاحب شرب كشرَب الإبل)، وهذا تقدير بعيد^(٢). ومثّل به الزمخشري على المفعول المطلق محذوف الفعل وجوباً^(٣).

— المثال الثاني: (إنما أنت شربَ الإبل)^(٤).

يقول سيبويه: "وقد يدخل في (صوت حمارٍ): (إنما أنت شربَ الإبل) إذا مُثِّلَ بقوله: (إنما أنت شرباً)"^(٥).

المناقشة:

استعمل سيبويه (شُربَ الإبل) مرة أخرى لكن في سياق مختلف، وهي نصب المصدر على المفعول المطلق المحذوف فعله على التشبيه، وكذلك مثل — (إنما أنت شُرباً). فكلاهما (شُربَ الإبل) و(شُرباً) منصوبان على المفعول المطلق محذوف الفعل؛ إلا أن (شُرباً) يجوز فيه وجهٌ آخر، وهو الحال؛ لكونه

(١) ينظر: شرح السيرافي ١٩٩ / ٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٨٣ / ١.

(٢) ينظر: المقتضب ٢٣١ / ٣.

(٣) ينظر: المفصل ٥٨.

(٤) ينظر: الكتاب ١ / ٣٦٠، وشرح السيرافي ٥ / ٢٣٤، والحليبات ٢٧٥، والمقاصد

الشافية ٢٥٠ / ٣.

(٥) الكتاب ١ / ٣٦٠.

نكرة بخلاف (شرب الإبل)؛ لتعريفه.

وهذان المثالان أدخلهما على حد تعبيره في (صوت حمارٍ)، وهو ما مثل به أول الباب (مررتُ به فإذا له صوتٌ صوتَ حِمَارٍ) من نصب (صوت) على المفعول المطلق، أو الحال، والفعل محذوف^(١)، فقاسهما عليه.

والذي دفعه إلى ذلك اشتراك المثالين مع (صوت حمار) بضرورة إضمار فعل؛ فيحمل المصدر المنصوب عليه^(٢).

وقد أوّل الفارسيّ (٣٧٧هـ) المعنى بـ(تشرّبُ شربًا مثلَ شربِ الإبلِ)، وحُذِفَ الفعل؛ لعلم السامع به^(٣). والعرب تحفل بالإيجاز متى كان المقصد واضحًا للسامع أو المخاطب.

- المثال الثالث: (شربتُ شربَ الإبلِ)، (الشاربُ أنا شربُ الإبلِ)^(٤).
يقول ابن السراج: "وإذا قلت: (شربتُ شربَ الإبلِ)، قلت: (الشاربُ أنا شربُ الإبلِ)"^(٥).

المناقشة:

استعمل ابنُ السراج (شرب الإبل) وهو صورة للمصدر المخصص بالإضافة، على المفعول المطلق، وهو المصدر المنصوب الذي يحسن الإخبار

(١) ينظر: الكتاب ١ / ٣٥٥، ٣٥٦.

(٢) ينظر: شرح السيرافي ٥ / ٢٣٤.

(٣) ينظر: الحلبيات ٢٧٥.

(٤) ينظر: الأصول ٢ / ٢٩٨، وتمهيد القواعد ٩ / ٤٥٩٥.

(٥) الأصول ٢ / ٢٩٨.

عنه، لكن لا بد من الفائدة بكونه معرفة، أو موصوفاً وهو المصدر غير المؤكد مع جواز أن يقوم المصدر مقام الفاعل، وأن يُراد بالمصدر نوع من الفعل، نحو: (شربتُ شربَ الإبل) فتستطيع الإخبار بـ(الشاربهُ أنا شربُ الإبل)، فلاحظ أنه قدّر اسم فاعل، ورفع المصدر بعده (شربُ) على الخبرية، وكذلك أريد من المصدر (شرب) نوع من الفعل، فالشرب نوعه: (شرب الإبل). وقد ذكر المازنيُّ (٢٤٨ هـ) حُسن الإخبار عن النكرة إذا كانت معرفة أو موصوفاً فقط، إلا أن ابن السراج اشترط أيضاً كون المصدر مراداً به نوعاً من الفعل^(١).

وجاز هذا المثال (شرب الإبل) وإن لم يكن موصوفاً؛ لأن الفائدة بالتخصيص حاصلة مع الإضافة كما في المثال كحصولها من الوصف^(٢).

– (هو الرجل خيلاً وإبلاً)^(٣).

الأصل في الحال أن تكون اسماً مشتقاً لا جامداً، وألا ترد مصدراً؛ لئلا يُجبر بمعنى عن جثة، وهو موقوف على السماع إلا في مسائل ثلاث، منها ما مثّل به سيبويه: (هو الرجل علماً وفقهاً)^(٤)، والأسماء الجامدة لا يشتق منها

-
- (١) ينظر: الأصول ٢ / ٢٩٧، ٢٩٨. وأجاز المبرد وابن عصفور الإخبار عن المصدر إذا أفاد. ينظر: المقتضب ٣ / ١٠٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٥٠٩.
- (٢) ينظر: الارتشاف ٣ / ١٠٦٣، تمهيد القواعد ٩ / ٤٥٩٥.
- (٣) ينظر: الكتاب ١ / ٣٨٨، وشرح السيرافي ٥ / ٢٨٧، وشرح الرماني، ت: الدميري ٦٩٨، والتذليل ٩ / ٥٥، وتمهيد القواعد ٩ / ٢٢٧٦.
- (٤) أجاز المبرد قياسه، وتخريجه فيه خلاف بين النحاة، فالكوفيون والأخفش والمبرد يرون أنها مفاعيل مطلقة، وسيبويه وجمهور البصريين: أنها مصادر في موضع الحال، ومنهم من يرى أنها

فعل من لفظها فتنصب؛ فتوجب رفعها^(١).

يقول سيويوه: "والأسماء لا تجري مجرى المصادر؛ ألا ترى أنك تقول: (هو الرجل علمًا وفقهًا)، ولا تقول: (هو الرجل خيالًا وإبلًا). فلما قُبِح ذلك جعلوا ما بعده خبرًا له"^(٢).

المناقشة:

استعمل سيويوه التمثيل في نصه مسبقًا بـ(ألا ترى)؛ وهذا يدل على أنه أراد الاستدلال به على صحة ما ذهب إليه استثناسًا، مع المقارنة بين ما يجوز تركيبًا وما لا يجوز؛ وقد أورد المثال: (هو الرجل خيالًا وإبلًا) مخالفًا لما يكون عليه من تطبيق القاعدة، وحيء به؛ لبيان ضعفه حتى يجنب الوقوع فيه؛ إذ لا يجوز في (خيالًا وإبلًا) النصب على الحال، وهو محكوم عليه بالقبح، بينما تجوز الحال في (علمًا وفقهًا) في المثال الأول: (هو الرجل علمًا وفقهًا).

والذي دفع إلى قُبْحِ النصب في (هو الرجل خيالًا وإبلًا)، وجوازه في (هو الرجل علمًا وفقهًا) هو المعنى، ونوع الاسم، وإيضاحه: أن (علمًا، وفقهًا) مصدران منصوبان على الحالية، وإن كان الأصل فيهما أن يكونا مشتقين لا مصدرين، في حين أن (إبلًا) و(خيالًا) أسماء جامدة لا يُشتق منها، فلا تستطيع اشتقاق اسم فاعل من (الخيل) يكون الرجل في موضعه فتنصب (الخيل)، و

أحوال على حذف مضاف. ينظر: الكتاب ١ / ٣٧٠، وشرح السيراني ٥ / ٢٥١، وشرح التسهيل ٢ / ٣٢٢ - ٣٢٨، والتذليل ٩ / ٤٣ - ٤٦.

(١) ينظر: شرح السيراني ٥ / ٢٨٦.

(٢) الكتاب ١ / ٣٨٨.

(الإبل) بخلاف (العلم)، و(الفقه)، وكذلك لا يجوز أن تقع أخبارًا عن (الرجل)، ولا اعتري إهائمٌ يُجَوِّزُ النصبَ على التمييز، فالمثال غير جائز نصبت (الخيل) و(الإبل) أو رفعتهما.

والنحاة وجهوا النصب في نحو هذا على الحال، والتأويل: (هو الرجل الكامل في حال علم^(١))، أو على المفعول المطلق (هو العالم علمًا)^(٢)، أو المفعول له، أو التمييز^(٣)، والتقدير: (هو الكامل علمًا)^(٤)، وهذا منبعه من الاشتقاق من اللفظ (علمًا)، أو مما يدل عليه إطلاق لفظ (الرجل) في السياق، حينما تقول: (هو الرجل) فيوحي بأنه مكتمل الرجولة في شيء.

وفسر السيرانيُّ العاملَ من خلال معنى المثال، فالأول: (أنت العالم علمًا) فاشتق من المصدر اسمَ فاعلٍ من لفظه، بينما هذا الصنيع لا يكون في (الخيل) و(الإبل)؛ إذ ليست بمشتقات^(٥)، ووجهُ النصب في (علمًا) الحالية أو المفعول له^(٦).

وعللَ الرمائيُّ جوازَ رفع اسم الجنس في الاختيار؛ لأنه جنس المعنى؛ بُعد عن الفعل، واقترب من الاسم العلم، ويجوز على ضعفِ النصب؛ لشبهه بالمصدر؛ لأن كليهما جنسان، وارتفع المصدر عنه درجة؛ فانتصب بلا قبح؛

(١) ينظر: الكتاب ١ / ٣٨٤.

(٢) ينظر: شرح السيراني ٥ / ٢٨٧، التذييل ٩ / ٤٨.

(٣) ينظر: شرح الرماني، ت: الدميري ٦٩٨.

(٤) ينظر: التذييل ٩ / ٤٨.

(٥) ينظر: شرح السيراني ٥ / ٢٨٧.

(٦) ينظر: شرح السيراني ٥ / ٢٨٧، وشرح الرماني، ت: الدميري ٦٩٨.

لأنه جنس الفعل^(١).

- (ما مرَّ بي البعير إلا إبلك)^(٢).

الاستثناء المتصل التام غير الموجب يجوز فيه النصب على الاستثناء،
والبدل من (المستثنى منه)^(٣).

يقول ابن السراج: "وتقول: (ما مرَّ بي البعير إلا إبلك)، و(ذهب الدنانير
إلا دنانيرك)، وفي كتاب الله تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا
الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾^(٤)"(٥).

المناقشة:

فَصَد ابن السراج من تمثيله بـ(ما مرَّ بي البعير إلا إبلك) الإيضاح من أن
المراد بـ(البعير) جنسٌ لا نوع بعينه، ثم استثنى منه (إبلك)، وهي إبل المخاطب
(شخص بعينه)، فيكون من الاستثناء المتصل غير الموجب؛ لأنه لا بد أن
يُستثنى القليل من الكثير؛ حتى يصح الاستثناء^(٦). وعليه فإعراب (إبلك)
يجوز فيه: النصب على الاستثناء، والبدل من المستثنى منه، وهو (البعير).
يدل على هذا ما ذهب إليه في موضعٍ من أن (الإنسان) في معنى

(١) ينظر: شرح الرماني، ت: الدميري ٦٩٧.

(٢) ينظر: الأصول ١ / ٣٠٢.

(٣) ينظر: الجمل ٢٣٠، والمفصل ٨٧، والمرتل ٢٩٩.

(٤) العصر: ١-٣.

(٥) الأصول ١ / ٣٠٢.

(٦) ينظر: المرتل ٢٩٩.

(الناس) في الآية، وهو شامل للجنس^(١)، وجعل نظير المثال في هذا النص من القرآن الكريم استثناء (الذين آمنوا وعملوا الصالحات) من (الإنسان)، والمراد به جنس (الناس)، وهو جمع، فيكون الاستثناء متصلًا، وهو رأي الأغلب^(٢). وقد ذكر القرطبي^(٣) (٦١٧هـ) أن المراد بـ(الإنسان) إما الكافر، أو جماعة من المشركين، فعليه يكون الاستثناء منقطعًا، أو أن يكون المقصود به جنس (الناس)، ورجّحه^(٤).

وما يؤدي المعنى في الآية: أن يكون المراد بـ(الإنسان): الجنس، فيشمل المؤمن والكافر، واستثني منه (الذين آمنوا)، وهو نوع منه؛ فيكون الاستثناء متصلًا.

وعلى هذا الرأي - الذي يجيز أن يكون نوع الاستثناء منقطعًا - يمكن أن يكون تفسير المثال على الاستثناء المنقطع، وهو بعيد المعنى والمقصد؛ إذ (البعير) اسم جنس يشمل الأنواع، و(الإبل) نوع منه.

- (مررت برجلٍ مائةٍ إبله، مررت برجلٍ مائةٍ إبله)^(٤).

الصفة تتبع الموصوف في إعرابها إذا كانت له، ولكن إذا كانت لما بعده، وهو السببي، ووقعت اسمًا جامدًا كالمقدار والعدد؛ فالاختيار الرفع؛ لأنها

(١) ينظر: الأصول ١ / ١٥٠.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢ / ٥، والمقتضب ٢ / ١٤١، وتفسير الطبري ٢٤ / ٦١٤.

(٣) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٢٢ / ٤٦٥، ٤٦٦.

(٤) ينظر: الكتاب ٢ / ٢٨، ٢٩، والأصول ٢ / ٢٨، وشرح السيرافي ٦ / ١٢٧.

تصبح جملة اسمية من (مبتدأ وخبر)، وكلاهما مرفوعان^(١).
وقد أثبت النحاة وقوع (العدد) صفة لما قبله، ويفهم من بعض النحاة
اشتراط تضمّنه معنى الوصف^(٢)، وذهب ابنُ مالكٍ (٦٧٢هـ) إلى أنه مسموع
يقارب الاطراد^(٣).

يقول سيبويه: "وذلك قولك: مررت بحيةٍ ذراعٍ طولها، ومررت بثوبٍ سبعٍ
طولها، ومررت برجلٍ مائةٍ إبله، فهذه تكون صفاتٍ كما كانت (خيرٌ منك)
صفة... ومَن قال: (مررت برجلٍ أسد أبوه) قال: (مررت برجلٍ مائةٍ إبله).
وزعم يونس أنه لم يسمعه من ثقة"^(٤).

المناقشة:

في نص سيبويه مثل بـ(مررتُ برجلٍ مائةٍ إبله)، وهو صورة عن القاعدة
النحوية ذات الحدود: عددٍ يشبه المقدار، صفة جامدة ليست مشتقة، وهي
صفة لما بعدها، وهي أقل من الفعل، ومن الصفة المشبهة، ولكن ما جوّز
الوصف بها: تضمنها معنى الوصف (كثير).
ويترتب على ذلك إعرابها: فالأحسن الرفع، ويجوز الجر على ضعف.
وهذا متمثل في لفظ (مائة) في المثال، واستعمل سيبويه المثال؛ لتفسير القاعدة

(١) ينظر: الكتاب ٢ / ٢٨.

(٢) ينظر: شرح السيرافي ٦ / ١٢٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٤٤، وشرح الرضي على
الكافية ٢ / ٢٩٥، والارتشاف ٤ / ١٩٢٠.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٣ / ٣١٥.

(٤) الكتاب ٢ / ٢٨، ٢٩.

النحوية، والاستغناء بالأمثلة عن ذكرها.

وأجرى سيبويه الصفة على ما يجوز فيها من أوجهٍ إعرابية، هي: الرفع، وهو الأجود، والجر على ضعف، فجاء ذكره مرتين.

ولما كانت الصفة سببيةً، وجامدة؛ كان الاختيار فيها الرفع؛ لأنها جملة اسمية، مكوّنة من مرفوعين (مبتدأ وخبر)، فلا يجوز أن تقول: (مائة الإبل) بتنوين وبعده، ولا: (مررت بمائة إبله)، وهناك من العرب من يجره، وهو ضعيف، ووجه الجر أحد أمرين^(١):

الأول: كجر (مررت برجلٍ خَرَّ صفتُهُ)، أي: (لَيِّن صفتَهُ)^(٢).

الثاني: أن يكون مجرورًا على حسب قصد المتكلم، فيكون كما يجر (مررتُ برجلٍ أسدٍ أبوه) إذا قصدت جعله شديدًا، وإذا كان قصدك التشبيه فيكون على (مررتُ برجلٍ مثلِ الأسدِ أبوه)، وهو قليل، ويدل على ضعفه أن يونس لم يسمعه من الثقات.

ومثّل ابنُ السراج بالمثل نفسه في موضعين على القاعدة نفسها، بيد أنه أوضح إعرابه، من كون (مائة) مبتدأ، وما بعده الخبر^(٣).

وفسّر السيرافيُّ سبب اختيار رفع العدد الذي بعده اسم هو له؛ فيعربان على الابتداء والخبر؛ لقرب (مائة) من الفعل، وأن المقصود به الوصف

(١) ينظر: الكتاب ٢ / ٢٨، ٢٩.

(٢) ينظر: شرح السيرافي ٦ / ١٢٤.

(٣) ينظر: الأصول ٢ / ٢٨.

بالكثرة^(١). ويظهر في تفسيره أن لفظ (مائة) عامل فيما بعده فرفعه على هذا الوصف.

وضعف الجر؛ لأن فيه إجراء الصفة على الموصوف الذي قبله، وهو لما بعده؛ فكأنه يجريها مجرى الصفة المشبهة، وهي أمكن منه، وهو أقل منها^(٢). ونخلصُ إلى أن الصفة تتبع ما قبلها وإن كانت لما بعدها؛ لكنَّ هذا النوع من الأسماء جامدٌ، وقد انحطَّ عن الفعل وعن الصفة المشبهة؛ فاستحقَّ مرتبة أقل.

والأقرب في معنى المثال أن يكون توجيهه الإعرابي رفعًا لا جرًّا؛ إذ المعنى في العدد (مائة) متَّجه للاسم بعده (الإبل)، قاصدًا وصفه بالكثرة، لا (الرجل).

– (سقيت إبلك صغارها أحسن من سقي كبارها)^(٣).

يشترط في الكلمة التي تُعرب بدلًا صحةً تسليط الفعل عليها، وأن كل جملة قائمة بذاتها، وهي في حكم تكرير العامل^(٤).

يقول سيبويه: "قولك: ... (وسَقَيْتُ إبلك صغارها أحسن من سَقِي كبارها)، وضربت الناسَ بعضَهم قائمًا وبعضَهم قاعدا، فهذا لا يكون فيه إلا

(١) ينظر: شرح السيرافي ٦/ ١٢٦، ١٢٧.

(٢) ينظر: شرح الرماني، ت: الدميري ١٠٢١.

(٣) ينظر: الكتاب ١/ ١٥٢، وشرح السيرافي ٤/ ١٥٦، وكشف المشكل ٢/ ٢٨ مع زيادة فيه: (وكبارها أسوأ من سَقِي صغارها).

(٤) ينظر: الكتاب ١/ ١٥٠، والمفصل ١٢٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٢٥٩،

التذييل ١٣/ ٢٦-٢٨.

النصب؛ لأن ما ذكرت بعده ليس منبئاً عليه فيكون مبتدأ، وإنما هو من نعت الفعل، زعمت أن بيعه أسفله كان قبل بيعه أعلاه... وسقيه الصغار كان أحسن من سقيه الكبار، ولم تجعله خبراً لما قبله" (١).

المناقشة:

أراد سيويوه بالمثال (وسقيتُ إبلك صغارها أحسن من سقي كبارها): الإيضاح بأن يبيّن أن الاسم (صغارها) منصوب على البدلية مما قبله (إبلك)، وهو بدل بعض من كل؛ لدلالة البدل (صغارها) على بعض المبدل منه (الإبل)؛ وهو من عمل الفعل (سقيت)، أي: أن الفعل هو العامل فيه، ويعد أن يكون خبراً لما قبله؛ لعدم فائدة الاستئناف، والإخبار بقولك: (صغارها أحسن من كبارها) للمخاطب، وهو المعنى بالتركيب؛ لأنه موجّه إليه في قوله (إبلك)، وقد أشار إلى ذلك السيرافي (٢). فيكون التوجيه الإعرابي للكلمة بناءً على إفادة المعنى للمخاطب التي تؤديه من عدمه.

وذكر ابن مالك شرطين لهذا النوع من البدل (بدل بعض من كل): الأول: لا بد من ملاسمة بين اللفظين تجعلهما كأنهما متحدان، ومع ذلك فالبدل متباين في اللفظ والمعنى لمتبوعه، والثاني: أن يتضمنه الضمير سواء أكان ظاهراً أو مقدرًا (٣).

ولو سلّطت العامل على البدل في المثال؛ لاستقام المعنى، والتقدير:

(١) الكتاب ١ / ١٥٢.

(٢) ينظر: شرح السيرافي ٤ / ١٥٦.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٣ / ٣٣٧.

(سَقَيْتُ صِغَارَهَا ...)، وإذا قَدَّرت العامل فالجملة الأولى مستقلة مُفهِمة، والثانية أيضاً، وعليه فيمكن الاكتفاء بكل واحدة منهما، وفي البدل (صغارها) ضمير يعود على المبدل منه (إبلك)، وهذا أجود في إعرابها من الرفع.

- (جاءت الإبل والكلاب)^(١).

اسم الجمع مما يجوز تذكير الفعل وتأنيثه له^(٢).

يقول ابن السراج: "وإنما قلتُ: (قالت النساءُ) بمنزلة (جاءت الإبل والكلاب)، وما أشبه ذلك، وليس تأنيث النساءِ تأنيثاً حقيقياً، وإنما هو اسم للجماعة"^(٣).

المناقشة:

أراد ابن السراج بتمثيله أن يوضَّح بالمقارنة بين جنسين مختلفين: مؤنث عاقل، ومؤنث غير عاقل، لكن تأنيثهما غير حقيقي، فلفظ (النساء) مؤنث غير حقيقي؛ لأنه اسم جمع، فيجوز معه تذكير الفعل وتأنيثه إذا تقدّم عليه، وهو يُعامل كلفظ (الإبل)؛ إذ (الإبل) اسم جمع لا مفرد له من لفظه، وفيه معنى الجماعة؛ فيؤنث الفعل مراعاة لهذا، ويُذكَّر أيضاً؛ لأنه جمع، فيجوز أن تقول: (جاءت الإبل)، و(جاء الإبل).

وتمثيله بمثال (الإبل) يقابل ما بدأ به من (قالت النساء)، فتذكَّر الفعل إذا

(١) ينظر: الأصول ٢ / ١٠٢.

(٢) ينظر: المقتضب ٤ / ٥٩، واللمع ٣٤، وشرح التسهيل ٢ / ١١٤، والتذليل ٦ / ١٩٧، ٨٥ / ١٠.

(٣) الأصول ٢ / ١٠٢.

أردت الجمع، وتوثّته إذا أردت معنى (الجماعة).

إلا أنّ ابنَ عصفور (٦٦٣هـ) ذهب إلى أن الحاكمَ في تأنيث الفعل وتذكيره هو النظرُ في نوعه؛ فإن كان عاقلاً فهو مذكر، وإن لم يكن عاقلاً فيُعامل معاملة المؤنث، فيؤنث له الفعل، ومثّل بـ (جرت الدود^(١))، و(الدود) جَمْعُ مُفْرَدُهُ (دودة)، فهو اسمٌ جنسٍ لا اسم جمع.

- (له خمسٌ من الإبل ذكورٌ)، (له ثلاثةٌ ذكور من الإبل)^(٢)، (عندي ثلاثة ذكور من الشاء وثلاثة ذكور من الإبل)^(٣)، (عندي ثلاث من الإبل)^(٤)، (له ثلاثٌ من الشاء والإبل والغنم)^(٥)، (له خمس من الخيل ذكور وعشر من الإبل ذكور)^(٦).

حكّم اسم الجمع المؤنث لغير العاقل التأنيثُ، فتحذف التاء من العدد (ثلاثة)^(٧).

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٣٩٣.

(٢) ينظر المثال الأول والثاني: الكتاب ٣ / ٥٦٢، وشرح السيرافي ١٢ / ١٢٨، ١٢٩، وشرح الروماني، ت: الحربي ٥٧١، ٥٧٢.

(٣) ينظر: المقتضب ٢ / ١٨٤.

(٤) ينظر: المقتضب ٢ / ١٨٤، والارتشاف ٢ / ٧٥٢، والتذييل ٩ / ٣٠٢، والجمع ٥ / ٣٠٦.

(٥) ينظر: الأصول ٢ / ٤٢٨.

(٦) ينظر: الجمل ١٣٣.

(٧) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٣١، وشرح التسهيل ٢ / ٣٩٨، والتذييل ٩ / ٣٠٣.

ولفظ (الإبل) من الألفاظ المؤنثة، فهو بمنزلة المؤنث الذي فيه علامة، أو المؤنث الخالي منها، فتعامل بالتأنيث حتى إن أُريدَ بها (الجِمَال) الذي هو مذكر اللفظ؛ لأن الموقع الأول لازم، والثاني عارض^(١).
وقد مثل النحاة بأمثلة متعددة تجتمع في وجود عدد مقترن بلفظ (الإبل)، على ما سبب:

- جاء في قول سيبويه: "وتقول: (له خمسٌ من الإبلِ ذكورٌ وخمسٌ من الغنم ذكور)؛ من قَبِلَ أن الإبل والغنم اسمان مؤنثان كما أن ما فيه الهاء مؤنثُ الأصل، وإن وقع على المذكر، فلما كان الإبل والغنم كذلك جاء تثليثهما على التأنيث"^(٢).

ويقول: "وتقول: (له ثلاثةٌ ذكورٌ من الإبل)؛ لأنك لم تجيء بشيء من التأنيث، وإنما ثلثت المذكر ثم جئت بالتفسير. فمن الإبل لا تُذهب الهاء كما أن قولك: (ذكور) بعد قولك: (من الإبل) لا تُثبت الهاء"^(٣).

المناقشة:

أورد سيبويه مثالين على حكم (العدد) من حيث التذكير والتأنيث، وارتباطه بما بعده؛ فإن كان عدته من ثلاث فيخالف، وأراد أن يبين أن لو جاء في التركيب ما يُفسَّر به مختلفان؛ واحد مذكر، وآخر مؤنث؛ فإن لفظ العدد يكتسب حكمه من السابق منهما، ونوع في العدد فذكر مرة (خمس)، ومرة

(١) ينظر: شرح السيراني ١٢ / ١٢٨، وشرح الرماني، ت: الحربي ٥٧٧.

(٢) الكتاب ٣ / ٥٦٢.

(٣) الكتاب ٣ / ٥٦٢.

(ثلاث)؛ ليدل على أن هذه الأعداد تكتسب الحكم نفسه، فكان إيضاح القاعدة من خلال التمثيل.

فالعلاقة بين المثالين من خلال بيانه أن الحكم في لفظ (العدد) للسابق من الألفاظ المؤنثة أو المذكورة فيجري عليه^(١).

فإذا فسّرنا في ضوء ما مثل به فالمتحكّم في تذكير العدد وتأنيثه هو الكلمة المجاورة له، وإن كان المقصود به عدّ (الإبل) المؤنث، فدكّر العدد في المثال الأول (خمس من الإبل)؛ ليخالف المعدود، ولما جاء (ذكور) بعده لم يستطع تغيير ما ألزم من حكم؛ لتأخره، بينما في المثال الثاني: (ثلاثة ذكور) أنث العدد؛ ليخالف ما بعده؛ لكونه مذكراً، وهو (ذكور)؛ فلما اكتسب هذا الحكم لم يؤثر ذكر (الإبل) بعده.

والتزم سيبويه صورة واحدة في التمثيل على القاعدة؛ بيد أنه قدّم وأخر في اللفظ حتى ينطق بالقاعدة؛ ليمنع تشتت المخاطب، وليوجّه تفكيره إلى الحكم المتغيّر لتغيّر ما بعد العدد دون الإغراق في تفاصيل المثال.

وقد اتخذ ابن عصفور موقفاً مغايراً؛ إذ جوّز تذكير العدد حتى لو قدّم الوصف إذا لاحظت لفظ المفسّر (الإبل)، إلا أنّ الأولى النظر للمقدّم^(٢).

ومثل المبرد على القاعدة نفسها من الحكم على اسم الجمع بالتأنيث فيذكر له العدد، فإن تقدّم (ذكور)، فإن العدد يُؤنث؛ لسبقه، والمثالان: (عندي ثلاثة

(١) ينظر: المقتضب ٢ / ١٨٤، والأصول ٢ / ٤٢٨، وشرح السيرافي ١٢ / ١٢٩، وشرح

التسهيل ٢ / ٣٩٨، والتذليل ٩ / ٣٠٤.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٤٤.

ذكور من الشاء وثلاثة ذكور من الإبل)، (عندي ثلاث من الإبل)^(١)؛
وكشف بهما القاعدة وأجلاها، وهما يشبهان ما جاء به سيبويه حتى في أجزائه
فالجملة اسمية تقدّم فيها الخبر (شبه الجملة) على العدد، إلا أن سيبويه بدأ
الجملة بـ(له)، والمبرد بـ(عندي)، وتميّز هذا المتقدّم بدلالته على الملكية؛ لأن
(الإبل) مما يُفتخر به.

ومثله الزجاجي (٣٤٠هـ) لما مثل بـ(له خمس من الخيل ذكور، وعشر من
الإبل ذكور)، وبتقديم الوصف (ذكور): (له ثلاثة ذكور من الخيل، وخمسة
ذكور من الإبل)، مريداً تفسير الباب من خلال شرح المثال^(٢).

ومثل ابن السراج بـ(له ثلاث من الشاء والإبل والغنم)؛ فجعل شرح
التمثيل تبيانياً للباب الذي عقده^(٣) وقاصداً به ما أراد سيبويه من أن هذه
الألفاظ الأصل فيها التأنيث؛ لذا يجيء العدد (ثلاثة) مذكراً، دون التعرّض في
المثال لتقدّم المذكر (ذكور)، وهو مقارب لتمثيل سيبويه على القاعدة نفسها
بتغيير العدد.

وقد اختلف النحاة في التعامل مع العدد من حيث الإضافة إذا كان
المفسّر اسم جمع على أقوال:

الأول: لا يُضاف إليه العدد، وإنما يجر بـ(من)، ولا يُضاف إلا ما سُمع،

(١) ينظر: المقتضب ٢ / ١٨٤.

(٢) ينظر: الجمل ١٣٣.

(٣) ينظر: الأصول ٢ / ٤٢٨.

وهو رأي الأَخفش (٢١٥هـ)^(١) وابن مالك^(٢).

الثاني: أن الأَفصح الفصل بـ(من)، والإضافة قليلة، وهو رأي ابن عصفور^(٣).

الثالث: أن اسم الجمع إذا كان للقليل جاز إضافة العدد إليه، بخلاف ما وُضع للكثير أو لهما، فلا يجوز^(٤).

والملاحظ أن جميع ما مثل به النحاة جاء ما بعد العدد مجرورًا بـ(من) مَّا كان المفسِّر (الإبل) اسم جمع، وقد عبّر عن العدد القليل مما يسمح له بفسحة أكثر من الجر بالإضافة؛ لذا تجد العدد مضافًا إلى (ذكور)، وإن كان المقصد منها (ذكور من الإبل).

– (هذا ضروب رؤوس الرجال وسوق الإبل)^(٥).

صيغ المبالغة المحمولة على اسم الفاعل تعمل عمله إلا أن فيها معنى المبالغة، ويجوز فيها ما جاز فيه^(٦)، ومذهب الكوفيين منع إعمالها؛ لما فيها

(١) ينظر: التذييل ٩ / ٢٩٢، والمساعد ٢ / ٧٣.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢ / ٣٩٧.

(٣) ينظر: التذييل ٩ / ٢٩٠، ٢٩١. لم أجده في شرح الجمل.

(٤) ينظر: المسائل الشيرازيات ٣١١، والتذييل ٩ / ٢٩١، والمساعد ٢ / ٧٣، ٧٤.

(٥) ينظر: الكتاب ١ / ١١٠، والمفصل ٢٢٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٨٨، والتخمير ٣ / ٩٤، وشرح الكافية الشافية ٢ / ١٠٣٤.

(٦) ينظر: الكتاب ١ / ١١٠، والمفصل ٢٢٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٨٨، وشرح الكافية الشافية ٢ / ١٠٣٤.

من زيادة معنى على الفعل، وهو المبالغة^(١).

يقول سيوييه: "يجوز فيهنّ ما جاز في فاعلٍ من التقديم والتأخير، والإضمار والإظهار. لو قلت: (هذا ضروبُ رؤوسِ الرجالِ وسوقَ الإبلِ)، على: (وضروبُ سوقِ الإبلِ) جاز"^(٢).

المناقشة:

افترض سيوييه في نصّه مخاطبًا سيقول هذا المثال، على تقدير محذوف يقصده، فجاء لبيان قاعدة نحوية، وتفسيرها، وهي: أنه يجوز في صيغ المبالغة التي أصلها اسم فاعل أرادوا بها المبالغة ما جاز فيه، وهو أمران: التقديم والتأخير، والإضمار والإظهار، وأراد بيان جزء من الحكم النحوي المذكور بمثال واحد، هو: (هذا ضروبُ رؤوسِ الرجالِ وسوقَ الإبلِ)، فـ(ضروب) صيغة مبالغة على وزن (فَعُول) يجوز أن تُضمّر وتُظهر، وهنا جاءت مضمرةً، على تقدير ذكره: (وضروبُ سوقِ الإبلِ)، وقد عمّلت مع هذا الإضمار، وهي منوّنة، بدليل أن (سوق) جاءت معمولة لها منصوبة. وما مثل به ممتنع عند الكوفيين، وغير مقبول.

ونقله الزمخشريُّ عنه دونَ مزيدِ بيانٍ^(٣)؛ ثقةً بأمثلة سيوييه، وكأنه استشهداً سمعه من أفواه العرب، وهذا الصنيع متكرّر عند النحاة تجاه أمثلة سيوييه.

(١) ينظر: التذييل ١٠ / ٣٠٩.

(٢) الكتاب ١ / ١١٠.

(٣) ينظر: المفصل ٢٢٣.

وشرحه الخوارزميُّ (٦١٧هـ) من أن سيبويه أجاز إضافة (ضروب) إلى (رؤوس الإبل)، ثم نصب (سوق) بعطفها على محل (رؤوس الرجال)، وهو من الحمل القريب على خلاف الظاهر^(١)؛ لأن اللفظ المذكور، غير أنه غير من عدم التنوين والإضافة إلى التنوين والعمل. ولا أميل إلى ذلك؛ إذ الحمل بعيد، وإنما قصد عطف الجمل بالواو على ما قبل مع نية تكرار العامل؛ بيد أنه نونه.

المطلب الثاني: (البعير)^(٢) في أمثلة النحاة.

- (سير عليه بعيرك يومين)، (سير عليه بعيرك سيراً شديداً)، و(سير عليه بعيرك أيّما سير)، (سير على بعيرك فرسخان يوم الجمعة).
مثّل سيبويه بثلاثة أمثلة متقاربة عن (البعير) في المفعول فيه، ومثّل ابنُ السّراج بواحد، وقد اجتمعت تلك الأمثلة بتقدّم فعل مبني للمجهول، هو (سير).

وإذا بُني فعلٌ للمجهول فلا بُدَّ من إنابة اسمٍ عن الفاعل، وهذا النائب قد يكون مفعولاً به، أو مصدرًا لغير توكيد، أو ظرفَ مكان أو زمان بشرط التصرف والاختصاص^(٣)؛ ولكنْ إذا اجتمع نوعان، فمنّ النائب؟ وسيأتي بيانه فيما يأتي.

(١) ينظر: التخمير ٣ / ٩٤، ١٠٢.

(٢) (البعير) مما يُسمّى به (الإبل)، ويقع على الجمل والناقة إذا أجدعا، كما نُقل عن الأصمعي. ينظر: التهذيب (بعر) ٢ / ٢٢٩.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٢ / ١٢٦.

المثال الأول: (سير عليه بعيرك يومين)^(١).

قال سيويوه: "وتقول: (سِيرَ عليه فرسخان يومين)؛ لأنك شغلتَ الفعلَ بالفرسخين، فصار كقولك: (سير عليه بعيرك يومين)، وإن شئتَ قلت: (سير عليه فرسخين يومان)، أيهما رفعته صار الآخرُ ظرفًا. وإن شئتَ نصبته على الفعل في سعة الكلام لا على الظرف"^(٢).

المناقشة:

أراد سيويوه بتمثيله (سِيرَ عليه بعيرك يومين) أن يكون بمثابة التقريب والتنظير لمثالٍ أولٍ قد ذكره، وأسقطه عليه، فالمثال الأول: (سير عليه فرسخان يومين) فيه اجتماع ظرف الزمان والمكان بعد فعلٍ مبني للمجهول، فـ(فرسخان) مرفوع به؛ لأن الفعل شُغِلَ به، فرفع على أنه نائب فاعل مع جواز نصبه مفعولاً فيه، أو مفعولاً به على السعة، وما بعده (يومين) منصوب على المفعول فيه أو على المفعول به في سعة الكلام، وأنت بالخيار من رفع الأول أو نصبه، ولكن إن رفعته فما بعده منصوب، وهذا المثال صار كالمثال: (سير عليه بعيرك يومين)؛ وذلك أن (بعيرك) مرفوعٌ على أنه نائب فاعلٍ غير أن نوعه مختلف، فالبعير اسم لا يحمل دلالةً زمانية ولا مكانية فحق له ذلك، بخلاف ما جعل نظيره وهو (فرسخان)، وسوي به المثال الأول في الحكم الإعرابي، و(يومين) تعرب مفعولاً. والعلاقة بين المثالين من أنك إذا أقيمت أحد الاسمين (الفرسخان) أو (يومان) مقام الفاعل فقد جعلته كالمفعول، ولهذا شُبّه بالبعير، وخرج من

(١) ينظر: الكتاب ١/ ٢٢٣، وشرح السيرافي ٥/ ٢٦، وشرح الصفار، ت: المطرني ٢٥٩.

(٢) الكتاب ١/ ٢٢٣.

الظرفية اتساعاً^(١)؛ إذ يجوز التوسع بنصب الظرف المتصرف على المفعول به بدليل إقامته مقامَ الفاعل، وهو من التوسع أيضاً، وهذا رأي البصريين^(٢)، بينما ذهب الكوفيون إلى أن ما كان العمل فيه كُله فينتصب على التشبيه بالمفعول، ولا يُنصب على الظرف، وإن كان العمل في بعضه فينتصب على التشبيه بالمفعول، أو على الظرفية^(٣).

وهذا الظرف الذي يكون نائباً عن الفاعل يُشترط فيه أن يكون مختصاً متصرفاً^(٤).

ومنع بعض المتأخرين ما جاز من أوجه في (سير عليه فرسخان يومين)، فلا يرون في (فرسخان) إلا الرفع^(٥)، أي أنهم يرون أن النائب هو ظرف المكان (فرسخان) لا (الجار والمجرور)، ولا ظرف الزمان. ورجح ابنُ خروف (٦٠٩ هـ)

(١) ينظر: شرح السيرافي ٢٦/٥، وشرح الصفار، ت: المطرفي ٢٥٩.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢/٢٤٣، والبسيط في شرح الجمل لابن خروف ٤٨٠، والتذليل ٨/٨٣، المقاصد الشافية ٣/١٠.

(٣) ينظر: الارتشاف ٣/١٤٦٢، والتذليل ٨/٨٥.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٣٦، والتذليل ٦/٢٤٠، وتمهيد القواعد ٤/١٦١٨.

(٥) ينظر: الارتشاف ٣/١٣٣٤، وتمهيد القواعد ٤/١٦٢٦. والأولى في النيابة عن الفاعل حال وجود (المصدر)، و(الظرف)، و(الجار والمجرور) خلاف بين النحاة. ينظر: الكتاب ١/٢٢٣، والارتشاف ٣/١٣٣٩، والهمع ٢/٢٦٩.

إقامة ظرف الزمان؛ لأن نصبه أقوى^(١)، بينما رأى أبو حيان إقامة ظرف المكان؛ لأن دلالاته على الفعل دلالة لزوم؛ فهو الأقرب من غيره إلى المفعول به؛ لذا كان الأولى بالإقامة عنه^(٢).

وأتمثل في هذا ما ذهب إليه الرضي (٦٨٦ هـ) أنه في حال فقد المفعول، ووجود غيره من ظرف المكان والزمان والمصدر والجار والمجرور، فعناية المتكلم هي الأولى بالنظر، فما كان المتكلم مهتمًا به فتخصيص الفعل أولى به، لذا يُحكم له بالنيابة بغض النظر عن ماهيته^(٣). وهو من فقه النحو.

الثاني والثالث: (سير عليه بعيرك سيرًا شديدًا)، و(سير عليه بعيرك أيما سير)^(٤).

يجوز أن يقوم المصدر المتصرف المختص مقام الفاعل^(٥)، وذهب أبو حيان إلى أنه يتوسع بنصب المصدر المتصرف على المفعول به؛ مستدلًا بإقامته مقام الفاعل توسعًا^(٦).

والجمع بين شيئين من نوع واحد (مصدرين) جائز إذا افترقا وصفًا^(٧)؛ إلا أن من النحاة من ذهب إلى أنه لا يُجمع بين شيئين من

(١) ينظر: شرح الجمل لابن خروف ٩٧٩.

(٢) ينظر: التذيل ٦ / ٢٤٨.

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١ / ٢٢١.

(٤) ينظر: الكتاب ١ / ٢٢٩.

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٣٦، وشرح التسهيل ٢ / ١٢٦.

(٦) ينظر: التذيل ٨ / ٨٣.

(٧) ينظر: الارتشاف ٣ / ١٤٦٢.

نوع واحد وإن افرقا^(١).

يقول سيويوه: "وتقول: (سير عليه أيما سيرٍ سيراً شديداً)، كأنك قلت: (سير عليه بعيرك سيراً شديداً)، وتقول: (سير عليه سيرتان أيما سيرٍ)، كأنك قلت: (سير عليه بعيرك أيما سيرٍ)"^(٢).

المناقشة:

مثل سيويوه — (سير عليه أيما سيرٍ سيراً شديداً)، وفيه وقوع مصدرين مختلفين بعد فعل مبني للمجهول، فترفع أحدهما نائب فاعل، وتنصب الآخر على المصدر، وأراد تقريبه لذهن المتلقي بافتراض تلفظه —: (سير عليه بعيرك سيراً شديداً) بيد أن في الثاني (البعير) اسم لا مصدر، وأراد أنه يأخذ حكماً مثله، ويسقطه عليه، وينصب ما بعده على المصدرية، فكأنه أراد أن يقول: هذا المثال ذو المصدرين له من الحكم ما للمثال الآخر ذي المصدر الواحد، لا فرق بينهما.

وفي النص مثال آخر مشابه، هو (سيرٍ عليه سيرتان أيما سيرٍ) فيه مصدران مختلفان كسابقه (سيرتان)، و(أيما سيرٍ) يجعل أحدهما نائب فاعل، والآخر منصوباً على المفعول المطلق.

والذي قاده إلى التمثيل بالمثالين إرادة التنويع، فالأول المصدران فيه للتأكيد والمبالغة، ولبیان النوع، والآخر: لبيان العدد والمبالغة، وأسقطهما على مثالٍ غيرٍ فيه شيئاً يسيراً؛ حتى تنطبق عليه الصورتان، فمثّل — (سيرٍ عليه بعيرك سيراً

(١) ينظر: التذييل ٨ / ٨٣.

(٢) الكتاب ١ / ٢٢٩.

شديدًا)، ثم (سير عليه بعيرك أيما سير) مع الانتباه إلى وجود الاسم (البعير) بدلاً من أحد المصدرين؛ لذا قال: (كأنك قلت) أي: أشبه الأول الآخر، وصار مثله. واجتماع المصدرين فيما مثل: (أيما سير)، و(سيرًا) يدل على إجازته الجمع بينهما، طالما أنهما اختلفا في الوصف.

و(أيما سير)، و(سيرًا) يجوز فيهما أربعة أوجه، هي: النصب فيهما على المصدر، ورفعهما على أن يكون الأول نائب فاعل، والثاني بدلًا منه، أو نصب الأول على المصدر ورفع الثاني على أنه نائب فاعل، أو رفع الأول ونصب الثاني على التوجيه السابق^(١).

الرابع: (سير على بعيرك فرسخان يوم الجمعة)^(٢).

يجوز التوسع في الظروف المتصرفة فتجعل مفعولًا به^(٣).

قال ابن السراج: "وتقول: (سير على بعيرك فرسخان يوم الجمعة)، فإن شئت نصبت (يوم الجمعة) على الظرف وهو الوجه، وإن شئت نصبت على أنه مفعول على السعة، كما رفعت (الفرسخين) على ذلك"^(٤).

(١) ينظر: الجمل ٨٠، وشرح الرماني، ت: شيبه ٢ / ٥١٤. بيد أن الزجاجي لم يذكر رفعهما جميعًا.

(٢) ينظر: الأصول ١ / ٢٠٣.

(٣) ينظر: الكتاب ١ / ٣٥٠، ٢٢٣، والمقتضب ٤ / ٣٣٠، والأصول ١ / ٢٠٣، والإيضاح ١٥٨، والمفصل ٧٤.

وكلام سيبويه أنه يجوز في كل أسماء الزمان دون اشتراط التصرف، وقد رد السيرافي بأن مراده الأكثر. ينظر: شرح السيرافي ٣ / ١٤.

(٤) الأصول ١ / ٢٠٣.

المناقشة:

مثّل به ابنُ السّراج على اجتماع أنواع مختلفة بعد الفعل المبني للمجهول، هي: الجار والمجرور (على بعيرك)، وظرف المكان (فرسخان)، وظرف الزمان (يوم الجمعة)، والظرفان متصرفان مختصان، وكل نوع منها يجوز إنابته عن الفاعل، ونصب ما عداه.

وبيّن أن (يوم الجمعة) يُنصب على وجهين: الأول: على الظرف، وهو الوجه؛ لأنه ظرف زمان، ويجوز على المفعول به في السعة، كما رُفِعَ (الفرسخان) نائب فاعل، وكان حقه النصب توسعًا.

وقد تشابه المفعول به والظرف بكونهما اسمين منصوبين جيء بهما بعد تمام الكلام، والفعل يطلبهما بحرف^(١).

- (شَرِبْتُ حَتَّى يَجِيءَ الْبَعِيرُ يَجْرُ بِطَنِهِ)^(٢).

الفعلُ بعد (حتى) يكون مرفوعًا، ومنصوبًا^(٣)، فالنصبُ على معنى الاستقبال أو حكمه، والرفعُ على معنى الحال أو حكمه^(٤)، وتكون في هذه الحالة حرفَ ابتداء^(٥).

(١) ينظر: البسيط ١ / ٤٧٨.

(٢) ينظر: الكتاب ٣ / ١٨، والإيضاح ٢٤٩، وشرح الرماني، ت: العريفي ٨٢٨.

(٣) ينظر: الكتاب ٣ / ١٧، ومعاني الفراء ١ / ١٣٢، والمقتضب ٢ / ٣٧، ٣٨، والإيضاح ٢٤٧، ٢٤٨، والمفصل ٢٤٨.

(٤) ينظر: الإيضاح ٢٤٧، ٢٤٨، والمفصل ٢٤٨، إلا أن الكسائي أجاز النصب في فعل الحال. ينظر: تمهيد القواعد ٨ / ٤٢٨٩.

(٥) ينظر: الكتاب ٣ / ١٧، الأصول ٢ / ١٥٢، التعليقة ٢ / ١٣٧.

قال سيبويه: "ومثل ذلك: (شَرِبْتُ حتى يَجِيءُ البعيرُ يَجُرُّ بطنَه)، أي: (حتى إنَّ البعيرَ ليَجِيءُ يَجُرُّ بطنَه)"^(١).

المناقشة:

أراد سيبويه بتمثيله بـ(شَرِبْتُ حتى يَجِيءُ البعيرُ يَجُرُّ بطنَه) أن يُوضِّح القاعدة بضرب الأمثلة المتنوعة؛ تقريباً لفهم المتلقي، ففيه الفعل مرفوع بعد (حتى)، على معنى: (أن فعل الشرب ماضٍ، ومجيء البعير يجر بطنه الآن حاضر)؛ لذا يُعد منقطعاً؛ لأن أحدهما انتهى، والآخر لم يقع بعد.

وقد أبان أن الفعل بعد (حتى) يرتفع في أحد معنيين قصدهما المتكلم، وهما: إذا كان الفعل الذي بعد (حتى) متصلًا بما قبلها، ولم ينقطع، والثاني: إذا كان الفعل بعد (حتى) للزمن الآتي، وما قبلها ماضيًا^(٢).

وقد فسّر عددٌ من النحاة سبب الرفع: إذ ذهب الفراء إلى أن الفعل يُرفع بعد (حتى) إذا كان معناه الماضي، وما قبله لم يتناول، نحو: (جئتُ حتى أكونُ معك قريبًا)، فالجاء متصل بكونه معك، وليس يلزم فعل زمنه طويل^(٣)، وذهب المبرد إلى أن الوجهين اللذين ذكرهما سيبويه يرجعان إلى معنى واحد، وهو: أن ما قبلها موجبٌ لما بعدها، وسبب له، ولكن الفعل الذي يوجبه قد يكون متصلًا

(١) الكتاب ٣ / ١٨.

(٢) ينظر: الكتاب ٣ / ١٧، ١٨.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ١ / ١٣٤.

به، وقد لا يكون متصلًا، ولكنه مؤدٍ إلى الثاني^(١)، ومثله الرماني^(٢)، والصيمري (٥٤١هـ)^(٣) دون جعله يعود إلى معنى واحدٍ.

ورأى ابنُ السَّراج أنه لا بد في وجهي الرفع أن يكون الفعل الأول يُؤدي الفعل الثاني^(٤)، ومعنى هذا أن شرب الإبل للماء أدى إلى أن تأتي بطنها، ولو انعدم الشرب لانعدم ما بعده.

وذكر الفارسيُّ أن الحال هو السبب في ارتفاع الفعل؛ غير أن السبب متصل بالمسبب في الوجه الأول، وأما في الثاني فيبينهما مهلة^(٥). فالفارق بين الوجهين المهلة في الوجه الثاني دون الأول.

وفسّر ابنُ يعيش رجوعَ المعنى إلى واحد بأن الفعل الذي بعد (حتى) على ما يُفسّر، فقد يكون ماضيًا منتهيًا أو وقع الآن، فالزمن مختلف؛ بيد أن المنقضي - وإن كان منقضيًا - فإنك تحكي حاله، فصار مع هذه الحكاية في حكم الحال الواقع الآن^(٦).

ومثّل به الفارسيُّ بتغيير يسير، وهو أن التاء في الفعل (شربت) مضمومة أي: أنها تاء الفاعل المتحركة ويمكن أنه سَقَط، وعلى كلٍ فقد وجهه على رفع

(١) ينظر: المقتضب ٢ / ٣٨، ٣٩، وشرح السيرافي ٨ / ٢٧٦.

(٢) ينظر: شرح الرماني، ت: العريفي ٨٢٧.

(٣) ينظر: التبصرة والتذكرة ١ / ٤٢٢.

(٤) ينظر: الأصول ٢ / ١٥١.

(٥) ينظر: التعليقة ٢ / ١٣٦.

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٢٤٧.

الفعل بعد (حتى)؛ لأن السبب ماضٍ، وما يفعله حاضرًا^(١).

ومثّل به الزمخشريُّ في قوله: "و(شربتِ الإبلُ حتى يجيءُ البعيرُ يجُرُّ بطنه أو تقصّي)؛ إلا أنك تحكي الحال الماضية"^(٢) في الموضوع نفسه؛ بيد أنه ذكر الفاعل اسمًا ظاهرًا (الإبل)، وأن الفعل بعد (حتى) للحال؛ لأنك تحكيه.

– (أهلك الناس الشاة والبعير)^(٣).

(أل) التعريف تكون عهدية، وجنسية، وحضورية^(٤)، والفرق بينها في المعنى دون اللفظ؛ إذ تعريف الجنس يدل على العموم، والكثرة دون إحاطة جميع الجنس؛ إذ ذلك غير ممكن، وأما تعريف العهد فهو يخص واحدًا بعينه معهودًا^(٥).

جاء في قول المبرد: "وإذا قلت: (بئس الرجل) ... فالرجل وما ذكرت لك مما فيه الألف واللام دال على الجنس ... وهذا ها هنا بمنزلة قولك: (فلان يفرق الأسد) إنما تريد هذا الجنس، ولست تعني أسدًا معهودًا، وكذلك (فلان يحب الدينار والدرهم)، (وأهلك الناس الدينار والدرهم)، (وأهلك الناس الشاة والبعير)"^(٦).

(١) ينظر: الإيضاح ٢٤٩.

(٢) المفصل ٢٤٨، ومثله في التمثيل. ينظر: التخمير ٣/٢٢٧، وشرح المفصل لابن يعين

٤/٢٤٧، وتوضيح المقاصد ٣/١٢٤٩، وتمهيد القواعد ٨/٤٢٨٦.

(٣) ينظر: المقتضب ٢/١٤١.

(٤) ينظر: رصف المباني ١٦٤.

(٥) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/٥٦.

(٦) المقتضب ٢/١٤٠، ١٤١.

المناقشة:

أراد المبردُ تقريرَ القاعدة النحوية من خلال التمثيل، إذ نوعُ (أل) في فاعل (نعم وبئس) الجنسية، كما في مثاله (بئس الرجل) دون إرادة شخص بعينه، وهي كقولك: (وأهلك الناسَ الشاةُ والبعير)؛ إذ (أل) في (الشاة) و(البعير) لتعريف الجنس. والمثال الذي ساقه في (البعير) كان بمثابة الإيضاح والتنظير؛ حتى يفهم ما ذكر من قاعدة ابتداءً، مع الاختلاف في أصل القاعدة؛ إذ المثال الأول عن فاعلٍ فعلي المدح والذم، والآخِرُ عن الفاعل في الجملة التي خلت منه.

وهي في (الشاة) و(البعير) لتعريف الجنس^(١)، ولو نكّرت (الشاة) و(البعير) لم يدلّا على الجنس كإدخال (أل) عليهما^(٢).

وقد نقلَ ابنُ يعيش عن الفارسي تمثيله بمثل ما مثل به المبرد: "لو قلت: (أهلك الناسَ شاةً وبعير) لم يدل على الجنس كما يدل عليه (الشاة والبعير)"^(٣)؛ إلا أنه حذف (أل) من (الشاة والبعير) عمدًا؛ لبيّن أن دخولها على اللفظ مُعَيّرٌ لدلالة اللفظ عن حذفها؛ لدلالاتها على الجنس. وقد أورد في الحليّات: (وذهب الناسُ بالشاةِ والبعيرِ)^(٤)، على المعنى النحوي نفسه.

(١) ينظر: الحليّات ١٧٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٣٩٥.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٣٩٥.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٣٩٥. ينظر: التذييل ١٠ / ١٠١. دون أن ينسبه إلى

الفارسي.

(٤) ينظر: الحليّات ١٧٥.

و(أل) إذا وقعت في فاعل الفعل المخصوص بالمدح أو الذم فالمقصود بها الجنس عند الجمهور^(١)، وذهب بعض النحاة إلى أنها عهديّة؛ كابن الحاجب (٦٤٦هـ) فيرى أن المعرّف بـ(أل) هنا معهودٌ في الذهن دون تعيينه في الوجود^(٢).

وما ذهب إليه الجمهور هو الصواب؛ إذ إرادة معنى الجنس في الفاعل تُحقق الغاية من المجيء بها، والقول بأنه غيرٌ مُعيّنٍ بالوجود وهو معهودٌ ذهنيًّا تأويلٌ بعيد دون الحاجة إلى مثله.

وجُعِلَ الفاعلُ جنسًا؛ لأن فعلي المدح والذم وُضِعَا لهذا الغرض على وجه العموم؛ فعمومية الفاعل تؤدي هذا المقصد، وليدل على استحقاقية الممدوح والمذموم في ذلك الجنس^(٣).

المطلب الثالث: (الجَمَل) في أمثلة النحاة.

- (جاء السَّفَرُ حتى الجمَل)^(٤).

ترد (حتى) عاطفة كالواو، ولا بد لها من توافر ثلاثة شروط، هي: أن يُعطف بها بعد جمع، وأن يكون المعطوف من جنس المعطوف عليه، وأن

(١) ينظر: الكتاب ٢ / ١٧٧، والبصريّات ٢ / ٧٨٦، واللمع ٩٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٣٩٣، وشرح الجمَل لابن عصفور ١ / ٦٠٠، والتذييل ١٠ / ٨٤.

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ٩٧، والتذييل ١٠ / ٨٧.

(٣) ينظر: شرح السيراقي ٧ / ٩٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٣٩٤.

(٤) ينظر: كشف المشكل ١ / ٦٢٨. وجاء: "(قوم سَفَر) مثل (صاحب وصَحْب)".

الصحاح (سفر) ٢ / ٦٨٦.

يكون قليلاً على كثير^(١).

قال الحيدرة اليميني (٥٥٩هـ): "ولو قلت: (جاء الأمير حتى القوم)، أو (جاء السفر حتى الجمل)، لم يجز ذلك"^(٢).

المناقشة:

أورد الحيدرة مثلاً غير صحيح نحويّاً؛ حتى يُوضّح حكمَ ما خرج عن شروط (حتى) العاطفة، وهو: (جاء السفر حتى الجمل)؛ إذ اختل فيه أحدُ الشروط، وهو: أن يكون المعطوفُ من جنس المعطوف عليه، فمُنِع العطفُ بها؛ إذ (الجمل) حيوان غير عاقل، وليس من جنس (السفر)، وهم القوم العقلاء.

وما منعه سبقه الجرجاني (٤٧١هـ) بإيضاحه، فالعلة في طلب مجانسة المعطوف لما قبله هو كون (حتى) للغاية، وللدلالة على أحد طرفي الشيء؛ ولذا كان فيها التعظيم أو التحقير، ولا يعقل أن يكون طرفا الشيء من غيره^(٣)، وعليه: فالمثال ممتنع؛ إذ الجمل ليس طرفاً للسفر، بخلاف لو قلت: (جاء الموظفون حتى الرؤساء) فأخذت من أدنى المراتب، وارتفعت حتى بلغت (الرؤساء).

(١) ينظر: كشف المشكل ١/ ٦٢٧. وقد أنكر الكوفيون العطف بها. ينظر: الهمع ٥/ ٢٦٠.

(٢) كشف المشكل ١/ ٦٢٨.

(٣) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ٨٤٢. ومنعه أيضاً ابن عصفور. ينظر: شرح الجمل ١/ ٢٢٨.

وهو جائزٌ عند غيرهما؛ لذا فالمثال صحيح عند مَنْ توسّع في هذا الشرط؛ فبعض النحاة اشترطه لكن توسّع فيه، فأرأوا أن يكون الثاني جزءاً من الأول أو كبعضه أو قريباً من بعضه، ومناسباً له^(١)، وفسّر أبو حيان (كبعضه) أن يكون المعطوف مختلطاً بالمعطوف عليه؛ نحو: (خرج الصيادون حتى كلابهم)^(٢).

و(الجمل) كبعض (السفر)؛ إذ هو مُختلطٌ بهم ومن مجموعهم، وإن لم يكن نوعاً منهم، فهو من جماعة المسافرين؛ بيد أنه غير عاقل، بخلاف لو قلت: (جاء السفر إلا الدار) مثلاً؛ فلا هو من جنسهم ولا مختلطٌ بهم في السفر.

وجعل ابنُ مالك ضابطَ الشرط هو: صحة دخول (حتى) فيما صح استثناءؤه بـ(إلا)، وإذا كان مبايناً فيتأول تبعيضه^(٣)، وعليه: فالمثال يُؤوّل؛ ف(جاء السفر حتى الجمل) فالمعنى المقدر: (جاء كل من وما ارتحل حتى الدابة (الجمل)).

- (هو جَمَلٌ)، و(هي الجَمال)^(٤).

جمع التكسير يجعل الاسم مؤنثاً سواء أكان لعاقل أو لغير عاقل؛ لأنه

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٥٧، ورفض المباني ٢٥٨.

(٢) ينظر: التذييل ١٣/ ٩٥.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٥٨.

(٤) ينظر: الكتاب ٢/ ٣٩، والمقتضب ٢/ ١٨٤، والتعليقة ٤/ ١٠٧، والمقاصد الشافية

١٨٤/ ٧.

يصير في معنى (الجماعة)، وهذا المعنى مؤنث؛ فيجوز التأنيث له^(١)، وتأنيثه غير حقيقي؛ لأنه تأنيث لفظ الاسم لا تأنيث المعنى؛ يدل على ذلك؛ أنك لو سميت رجلاً بجمع كـ (كِعَابٍ) فإنك تصرفه، ولو كان تأنيثه حقيقياً لما صرفته؛ لاجتماع علتين: العلمية والتأنيث، في حين أنك إذا سميت امرأة بـ (سُعاد) فإنها تُمنع من الصرف^(٢).

قال سيبويه: "وأما الجمع من الحيوان الذي يُكسّر عليه الواحد فبمنزلة الجمع من غيره الذي يكسّر عليه الواحد في أنه مؤنث؛ ألا ترى أنك تقول: (هو رَجُلٌ)، وتقول: (هي الرِّجال)، فيجوز لك. وتقول: (هو جَمَلٌ وهي الجِمَالُ)، و(هو عَيْرٌ، وهي الأعيار)؛ فجرت هذه كلها مجرى (هي الجذوع)"^(٣).

المناقشة:

أراد سيبويه بهذا التمثيل أن يبيّن ثلاثة أمور: الأول: استواء العاقل وغير العاقل في جمع التكسير، وحملهما على الجامد (الموات) كالجذع؛ إذ لفظ الجمع على التأنيث، والثاني: أن جمع التكسير لفظه مؤنث بغض النظر عمّا كان عليه مفرده من التذكير؛ لذا قال: (هي الجِمَالُ)، ولم يقل: (هم الجِمَالُ)، والثالث: المطابقة بين المبتدأ والخبر في التذكير والتأنيث؛ متخذاً من الأمثلة المختلفة من جمع العاقل (الرجال)، وجمع غير العاقل من الحيوان (الجِمَالُ)

(١) ينظر: المقتضب ٢ / ١٨٤، والجمل ٣٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٣٧٦.

(٢) ينظر: المقتضب ٣ / ٣٤٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٣٧٦.

(٣) الكتاب ٢ / ٣٩.

والأعيار)، ومن الجامد (الجدوع) إثباتاً لما ذهب إليه من تععيد؛ لتقدّم (ألا ترى).

وقد أجرى الآدميين والحيوان غير العاقل مجرى الجامد، وغير الآدمي أولى بهذا الجريان^(١).

والذي أدخل العقلاء بغيرهم في التأنيث دون تفریق أنّ التأنيث للاسم، وليس المقصود به المسمى^(٢).

والعلة في ذلك أنّها لما جمعت جمع تكسيرٍ خرجت عن المفرد الأول الممكن الذي فيه الخلقة بالتفريق بين التذكير والتأنيث، وأجريت مجرى الموات، وهو الجامد في الكون، مما ليس من الآدميين ولا الحيوان^(٣). وطالما أن المفرد أول، فالجمع ثانٍ؛ لذا استحق التأنيث.

- (ثلاثة آلاف جمل)^(٤).

لفظ العدد (الألف) مذكر^(٥)، وتمييزه مفرد مجرور^(٦).

وقد يُضاف العدد إلى الألف فلا بد أن يكون مؤنثاً؛ لأن (الألف) مذكر، ويكون (الألف) جمعاً مجروراً بالإضافة إذا كان العدد المضاف من

(١) ينظر: التعليقة ٤ / ١١٠.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٣٧٦.

(٣) ينظر: الكتاب ٢ / ٤٠، وشرح السيرافي ٦ / ١٤٧.

(٤) ينظر: شرح ملحّة الإعراب ٢٢٥.

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٨.

(٦) ينظر: المفصل ٢٠٩.

الثلاثة إلى العشرة، فيُعامل كـ(عشرة أثواب)^(١).

قال الحريري (٥١٦هـ): "وأما المرتبة الرابعة، وهي الألوْف؛ فتثبت الهاء في المضاف، ويشترك المذكر والمؤنث، كقولك: (هؤلاء ألفا رجلٍ)، و(ألفا امرأةٍ)، و(ثلاثة آلافِ جَمَلٍ)، و(ثلاثة آلافِ ناقةٍ)"^(٢).

المناقشة:

جاء الحريريُّ بأربعة أمثلة؛ لبيّن العدد (الألف)، وما يتعلق به، اثنان منهما: التمييز فيهما من العاقل مختلفي الجنس: (رجل، وامرأة)، يقابلهما من غير العاقل مختلفي الجنس: (جمل، وناقة)، ولما مثل من غير العاقل أوردته من جنسي (الإبل) المذكر والمؤنث. وأراد تفسير ما ذكره من التععيد من أن المضاف إلى العدد (الألف) يؤنث؛ لتذكيره، وأنه يشترك فيه المذكر والمؤنث، دون تفسير الأمثلة؛ لوضوح المقصد بتعددتها المتنوع.

المطلب الرابع: (الناقة) في أمثلة النحاة.

– (أذكرُ أن تِلِدَ نَاقَتُكَ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَمْ أَنثَى؟)، (أأن تَلِدَ نَاقَتُكَ ذَكَرًا أَحَبُّ إِلَيْكَ أَمْ أَنثَى؟)^(٣).

من الصور التي لا تكون من الاشتغال: إذا كان العامل لا يمكنه العمل

(١) ينظر: المقتضب ٢ / ١٦٧، وشرح التسهيل ٢ / ٣٩٤.

(٢) شرح ملحّة الإعراب ٢٢٥.

(٣) ينظر: الكتاب ١ / ١٣١، ١٣٢، وشرح السيرافي ٤ / ١٠٥، ١٠٦، والبغداديات ٥٥٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٦٣، وشرح التسهيل ٢ / ١٣٨، والمقاصد الشافية ٣ / ٨٩.

فيما قبله النصب؛ بأن يقع في الصلة فيمتنع عن العمل فيما تقدّم؛ فيحكم على الاسم المتقدّم بالرفع دون النصب^(١).

قال سيويوه: "وتقول: (أذكرُ أن تلدَ ناقثك أحبُّ إليك أم أنثى؟)، كأنه قال: (أذكرُ نتاجها أحبُّ إليك أم أنثى؟). ف(أن تلدَ) اسم، و(تلدُ) به يتمُّ الاسمُ كما يتمُّ (الذي) بالفعل، فلا عمَل له هنا كما ليس يكون لصلة (الذي) عمَل ... وتقول: (أأن تلدَ ناقثك ذكراً أحبُّ إليك أم أنثى)؛ لأنك حملته على الفعل الذي هو صلة (أن)، فصار في صلته، ... فكذلك لا يجوز النصب في قولك: (أذكرُ أن تلدَ ناقثك أحبُّ إليك أم أنثى)"^(٢).

المناقشة:

مثل سيويوه ب: (أذكرُ أن تلدَ ناقثك أحبُّ إليك أم أنثى)؛ قبل أن يذكر القاعدة، ثم شرحها من خلاله، ثم قلب ألفاظه تقديمًا وتأخيرًا؛ ليبين ما يترتب على ذلك من حكمٍ إعرابي، وما يكون للفظ وما لا يكون، دون الحاجة إلى مثال آخر.

فالتمثيل الأول: (أذكرُ أن تلدَ ناقثك أحبُّ إليك أم أنثى؟) بين إعراب الاسم (ذكرُ) وهو واجب الرفع على الابتداء، ولا يجوز نصبه؛ من قبل أنه لو نصب يكون بتسليط العامل (تلدَ) عليه، وهو مقدّم عليه، وهذا العامل واقعٌ

(١) ينظر: الكتاب ١/ ١٣١، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٦٣، ٣٦٤، وشرح التسهيل ٢/ ١٣٧، ١٣٨، والتنذيل ٦/ ٢٩٨، وتمهيد القواعد ٤/ ١٦٥٩، والمقاصد الشافية ٢/ ١٧٤، ٣/ ٨٩.

(٢) الكتاب ١/ ١٣١، ١٣٢.

في صلة (أن)؛ فلا يجوز تقدّم المعمول، ومن ثمّ امتنع أن يعمل الفعل فيه النصب، فرفع على الابتداء.

ثم غير مكان (ذكر) في الجملة فجاز له ما قرر امتناعه في التركيب الأول، في نحو: (أأن تلد ناقتك ذكراً أحبُّ إليك أم أنثى) فجاء في صلة (أن) ولم يتقدّم عليها؛ فجاز عمل الفعل فيه بعد أن كان ممتنعاً؛ ولذا أعرب بالنصب، ونتج مما سبق: امتناع (أذكراً أن تلد ناقتك) بنصب (ذكراً)، وجواز نصبه في (أأن تلد ناقتك ذكراً).

وقدر السيرانيّ المعمول للفعل في الجملة الأولى التي لا يجوز فيها تسليط العامل على المتقدّم —: (أذكر أن تلدّه ناقتك)، والذي أجاز حذف (الهاء) من الفعل - وهو حسن- وقوعها في صلة (أن)، و(أن) والفعل بمنزلة شيء واحد؛ فأشبهت (الذي)^(١). بدليل أن سيويوه أول (أن تلد) باسم واحد (نتاجها).

وترتب على قاعدة: (الذي في الصلة لا يتقدّم على الموصول): ألا ينتصب الاسم المقدّم بها، ولا بما فيها^(٢). والموصول الحرفي كـ(أن) لا تتقدّم صلاتها عليها، ولا شيء منها إلا أن الفراء أجاز ذلك^(٣).

(١) ينظر: شرح السيراني ٤ / ١٠٥.

(٢) ينظر: البغداديات ٥٥٣.

(٣) ينظر: الارتشاف ١٠٤٧، الهمع ١ / ٣٠٢.

– (لو تُرُكَّت الناقَةُ وفصِيلُها لرضعها)^(١).

قد يرد اسم بعد (الواو) يعرب مفعولاً معه، وتكون هذه الواو بمعنى (مع) لا عاطفة.

جاء في قول سيبويه: "وذلك قولك: (ما صنعت وأباك)، و(لو تُرُكَّت الناقَةُ وفصِيلُها لرضعها)، إنما أردت: (ما صنعت مع أبيك)، و(لو تُرُكَّت الناقَةُ مع فصِيلُها). فـ(الفصيل) مفعولٌ معه، و(الأب) كذلك، و(الواو) لم تُعَيِّر المعنى، ولكنها تُعْمَلُ في الاسم ما قبلها"^(٢).

المناقشة:

سيبويه مثل بمثالين؛ لإيضاح مفهوم المفعول معه وحدوده، دون ذكر الحد صراحةً؛ اكتفاءً بشرح المثال المصنوع، فهو اسم منصوب واقع بعد (الواو) التي بمعنى (مع)، ومثاله: (لو تُرُكَّت الناقَةُ وفصِيلُها لرضعها)، فالفصيل مفعول معه منصوب؛ لأنه مسبوق بواو بمعنى (مع)، والعامل في هذا الاسم هو الفعل المتقدم، ولا يكون الغرض منها العطف بتكرار العامل؛ لأن المعنى على ذلك سيكون: (لو تركت الناقة وتركت فصيلها لرضعها)، وهو غير مقصود؛ إذ المعنى المراد أنك إذا تركت الناقة مع الفصيل سيرضعها، فرضاعة

(١) ينظر: الكتاب ١/ ٢٩٧، والأصول ١/ ٢٠٩، واللمع ٥١، والجمل للجرجاني ٢٠، وشرح ملح الإعراب ١٠٧، وشرح التسهيل ٢/ ٢٤٧، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٩٥، والارتشاف ٣/ ١٤٩٤، وتوضيح المقاصد ٢/ ٦٦٥، والمقاصد الشافية ٣/ ٣٢٠، والهمع ٣/ ٢٣٧.

(٢) الكتاب ١/ ٢٩٧.

الفصيل مرهونة بتركه مع الناقاة.

والناصب لهذا الاسم فيه خلافٌ، وظاهرُ قول سيبويه أنَّ الفعلَ هو الناصب^(١)، وهو رأي أغلب البصريين وكثير من النحاة^(٢)، ويرى الزجاج (٣١١هـ) أن الناصب هو فعلٌ محذوفٌ مُقدَّر^(٣)، وتُقل عن الجرجاني أنَّ (الواو) هي الناصبة^(٤)، والكوفيون ذهبوا إلى نصبه على معنى المخالفة^(٥).

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه؛ لسلامته من التقدير مع القدرة على الاستغناء عنه، والبعد عن جعل الحرف عاملاً، ولم يكن له ذلك في العطف، وتقدّم فعل يمكن تسليطه عليه، وعدم الاحتياج للقول بالعامل المعنوي (المخالفة)، وهو أضعف من الفعل.

وما نُقل عن الجرجاني بجعله (الواو) هي الناصبة خلاف ما وجدته في المقتصد؛ إذ أثبت أن الفعل هو الناصب؛ لكن (الواو) وسيطة، ومساعدة للوصول إلى الفعل^(٦).

ولكن ما الذي جعل (الواو) تكون بمعنى (مع) دون غيرها؟ والجواب:

(١) ينظر: الكتاب ١ / ٢٩٧.

(٢) ينظر: الأصول ١ / ٢٠٩، واللمع ٥١، وشرح التسهيل ٢ / ٢٤٨.

(٣) ينظر: شرح السيرافي ٥ / ١٥٠.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٢ / ٢٥٠.

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٤٤٠، وشرح التسهيل ٢ / ٢٥٠. وقد اعترض أبو حيان: بأن بعض الكوفيين ذهبوا إلى علة المخالفة، لكن معظمهم رأوا أن (الواو) مهيئة لما بعدها أن ينتصب كاتنصاب بالظرف. ينظر: التذييل ٨ / ١٠٦.

(٦) ينظر: المقتصد ٦٥٩، ٦٦٠.

أن التقارب المعنوي بينهما سمح به، فكلاهما يفيدان الاجتماع والانضمام، ف(الواو) تجمع ما قبلها مع ما بعدها؛ إلا أنك إذا وجدت (الواو) في جملة بين اسمين، وقبلهما فعل، وتحقق معنى العطف، وهو أن يكون للأسماء المذكورة الفعل ذاته، دون تعلق فعل أحدها على فعل الآخر، تذهب بالاسم إلى العطف؛ ولكن إذا لم يتحقق ذلك بأن كان فعل أحدها متعلق بفعل الاسم الآخر فتعرب ما بعد (الواو) على المفعول معه^(١).

وهو ما عبّر عنه الجرجاني بأن (الواو) في باب المفعول معه لا تنفك عن معنى (العطف) إلا أن العدول عنه إلى النصب أولى؛ للدلالة على معنى الاقتران والمصاحبة^(٢).

ومنهم من ذهب إلى أن (واو العطف) توجب اشتراك الاسمين في الفعل، دون إيجاب المقارنة، ولكن (الواو) التي ترد بمعنى (مع) توجب معنى المصاحبة^(٣). ويرى الرضي أن دلالة (الواو) التي بمعنى (مع) على المشاركة في الفعل في وقت واحد^(٤).

وهذا الاختلاف في تلمس المعنى الذي تفيده (واو العطف)، و(الواو) التي بمعنى (مع) في الكلام ظهر من محاولة تفسيرهما من خلال الاستعمالات التي تردان فيها، وما أراه أن (واو العطف) توجب مشاركة الاسمين في الفعل دون

(١) ينظر: شرح السيرافي ٥ / ١٥٠، ١٥١.

(٢) ينظر: المقتصد ٦٦١.

(٣) ينظر: شرح الرماني، ت: شيبه ٢ / ٦١٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٤٤١.

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١ / ٥١٥.

قصد مصاحبة، وتراتبية؛ إذ هي لمطلق الجمع، أما الواو الأخرى تكون لمعنى المصاحبة دون اشتراك أبداً في الفعل؛ نحو: (سرتُّ والبحر)؛ إذ يستحيل أن يسير البحر، وإنما السائر المتكلم، وقد تكون لمعنى المصاحبة مع وجود الاشتراك في الفعل؛ فتؤدي المعنيين لكن المقصود في النظم هو المصاحبة، نحو ما مثَّل به سيبويه من (لو تَرَكْتَ الناقَةَ وفصيلها لرضعها).

– (هذه ناقةٌ وفصيلها راتعين)^(١).

قد يجيء الحال مما اختلفا في التعريف والتنكير، ويكون هذا من باب تغليب المعرفة^(٢).

قال سيبويه: "وتقول: (هذه ناقةٌ وفصيلها راتعين). وقد يقول بعضهم: (هذه ناقةٌ وفصيلها راتعان) ...، والوجه ... (وهذه ناقة وفصيلها راتعين)؛ لأن هذا أكثر في كلامهم، وهو القياس"^(٣).

المناقشة:

مثل سيبويه بـ (هذه ناقةٌ وفصيلها راتعين) على غلبة المعرفة؛ فالمثال تعددت الحال وصاحبها، واتفقا في الإعراب؛ لكنَّ (صاحبي الحال) اختلفا تنكيراً وتعريفياً، وتعددت الحال مع اتفاقها فثبتت، مع ملاحظة أنه لم يذكر

(١) ينظر: الكتاب ٢ / ٨٢، وشرح السيراني ٦ / ٢٠٨، وشرح الرماني، ت: الدميري

١٢٢٦، وشرح التسهيل ٢ / ٣٤٩، والتذليل ٩ / ١٣٤، وتمهيد القواعد ٥ / ٢٣١٥.

(٢) ينظر: الكتاب ٢ / ١١٢، وشرح الرماني، ت: الدميري ١٢٢٤، والهمع ٤ / ٢١.

(٣) الكتاب ٢ / ٨٢. ركزتُ في إيضاح وجه النصب دون الرفع؛ لأنه من كلام سيبويه بخلاف وجه الرفع الذي يتحمل ذلك.

القاعدة مكتفياً بالمثال، وما علق به عليه.

ويترتب عليه: توجيه (راتعين) على الحال لا الصفة؛ لأن (راتعين) نكرة، وما قبلها متعدد نكرة ومعرفة، فيحمل على الحالية، وهذا مذهب أغلب العرب من تغليب المعرفة إذا كان أحد الاسمين عليه ثم جيء بالنكرة منصوبةً على الحال؛ فيكون من باب تعدد الحال وصاحبها، وهو الوجه المستقيم، وهناك فئة قليلة من العرب ترفع (راتعان) على الصفة، وليس بقياس؛ لكونه نكرة، وما قبله مختلف التعريف والتنكير.

والذي رجح أن تُعرب حالاً دون الصفة؛ من قبل أنه إذا اجتمعت المعرفة والنكرة فتُعَلَّب المعرفة، ويكون الحكم لها، فكأنَّ ما سبق معرفتان؛ لجواز مجيء الحال من النكرة، وإن لم يكن قوياً، في حين لا تتبع النكرة المعرفة على الصفة، وكذلك لا يوجد ما يوجب الانفصال في المعرفة المضافة، فتُحْمَل على النكرة^(١).

والذي جَوَّز أن تُعرب (راتعان) صفةً جوازاً تقدير الانفصال؛ لأن في (فصيلها) ضمير الأول النكرة (ناقة)، فتحمل على التنكير، و(راتعان) نكرة مثلها، والتقدير: (هذه ناقةٌ وفصيل لها راتعان)، وهو ضعيف رديء^(٢).

– (هذه ناقةٌ وفصيلها الراتعان)^(٣).

(١) ينظر: شرح الرماني، ت: الدميري ١٢٢٤.

(٢) ينظر: شرح السيرافي ٦/ ٢٠٨، وشرح الرماني، ت: الدميري ١٢٢٦، ١٢٢٨، وشرح التسهيل ٢/ ٣٤٩، والتذييل ٩/ ١٣٤.

(٣) ينظر: الكتاب ٢/ ٥٩، وشرح الرماني، ت: الدميري ١١٣٧.

الصفة لا بد أن توافق الموصوفَ من حيثُ التعريف والتنكير، ولا تخالفها؛ لما يترتب على ذلك من التدافع؛ لأن النكرة فيها إبهام، والتعريف إيضاح، فهما متضادان، والنعته هو المنعوت في المعنى، فليس سبيل إلى تخالفهما^(١). ويُشترط عند تثنية الصفة أو جمعها اتفاقُ النعت مع منعوته في التعريف والتنكير^(٢).

فإذا وردتْ صفةٌ يمتنع فيها الإتيان فيعدل بها إلى الحال أو الاستئناف، ومن الموانع اختلافُ الموصوفين في التعريف والتنكير^(٣).

قال سيبويه: "واعلم أنه لا يجوز أن تصف النكرة والمعرفة، كما لا يجوز وصفُ المختلفين، وذلك قولك: (هذه ناقةٌ وفصيلُها الراتعان). فهذا محال؛ لأن (الراتعان) لا يكونان صفةً للفصيل ولا للناقة، ولا تستطيع أن تجعل بعضها نكرةً، وبعضها معرفة. وهذا قولُ الخليل - رحمه الله -"^(٤).

المناقشة:

مثل سيبويه في هذا النص بمثال مخالفٍ للقاعدة النحوية؛ لبيان الخطأ لمنع مثله، فالتمثيل ب(هذه ناقةٌ وفصيلُها الراتعان) مُحال؛ لأن (الراتعان) الذي ظاهره أنه صفة لما تقدّم من (الناقة) و(الفصيل) لم يتطابق معهما؛ إذ (الناقة) نكرة،

(١) هذا قول جمهور البصريين، وأجاز الكوفيون التخالف إذا كان مدحاً أو ذمّاً، وأجاز الأَخفش النكرة بالمعرفة عند تخصيصها، وهناك مَنْ أجاز العكس. ينظر: التذييل ١٢ / ٢٣٥-٢٣٨، والجمع ٥ / ١٧٢، ١٧٣.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٣ / ٣١٧.

(٣) ينظر: شرح الرماني، ت: الدميري ١١٣٠.

(٤) الكتاب ٢ / ٥٩.

و(الفصيل) معرفة، ولم يتحدا وجاء ما بعدهما معرفة، فلا يجوز أن يُثنَى لهما مع اختلافهما تعريفاً وتنكيراً، وعدم مطابقته لهما. وحتى لا يختل التركيب تُقطع الصفة عمّا قبلها على الاستئناف، ويكون (الراتعان) خبراً لمبتدأ محذوفٍ تقديره: (هما). وجوز الرمائيُّ رفع (الراتعان) ونصبه، فالرفع على الاستئناف، ويكون التقدير: (هما الراتعان)، والنصب على الحال لا الصفة^(١).

وهنا يُطرح سؤال: ما الذي أجاز إعراب (الراتعان) على الحال، ومنع (الصفة)؟ وواضح من السياق أن عدم التوحيد بينهما في التعريف والتنكير دفع إلى ذلك؛ ولكن ما المزية التي دفعت إلى تجويز الحال مع هذا الاختلاف؟ لأن المعرفة لا توصف بوصف النكرة، ولا يجوز العكس أيضاً، وأما الحال فتجوز مع اختلافهما؛ لأنها يُؤتى بها للزيادة في الفائدة، والإعلام كفائدة الخبر، والصفة لا تكون لذلك؛ وإنما لتخصيص المذكور^(٢). فالفارق بينهما الغرض المعنوي، وهو الذي أباح الحالية ومنع الصفة؛ مع اختلاف الجنسيتين السابقين.

– (مررتُ على ناقةٍ عُبرِ الهَوَاجِرِ)^(٣).

سبق أن الأصل في الصفة والموصوف أن يتساويا تعريفاً وتنكيراً؛ لأنهما

(١) ينظر: شرح الرماني، ت: الدميري ١١٣١، ١١٣٧.

(٢) ينظر: شرح الرماني، ت: الدميري ١١٣٠، ١١٣١.

(٣) ينظر: الكتاب ١/ ٤٢٤، وشرح السيراني ٦/ ٥٨، والحليبات ١٨٤، ٢٤٥، والمسائل المشكلة ٢٧٥، ٢٧٦، وشرح الرماني، ت: الدميري ٨٥١، والمقرب ١/ ٢٠٩، والارتشاف ٤/ ١٨٠٢، والمقاصد الشافية ٤/ ٢٧.

كالاسم الواحد^(١). وقد يرد الاسم (الصفة) مضافاً غير متعرّف بالإضافة فينعت به النكرة.

قال سيبويه: "وممّا يكون نعتاً للنكرة، وهو مضافٌ إلى معرفة... ومنه أيضاً: (مررتُ على ناقةٍ عُبرِ الهَواجِرِ)"^(٢).

المناقشة:

مثل سيبويه بـ(مررتُ على ناقةٍ عُبرِ الهَواجِرِ) على أن (عُبرِ الهَواجِرِ) صفةٌ للنكرة (ناقة)، وهو مضاف إلى المعرفة، فما الذي أجاز المخالفة بين التعريف والتنكير هنا؟ ذلك أن المضاف لم يتعرّف بهذه الإضافة فبقي على تنكيره؛ لذا فهما متساويان في ذلك، وأراد به تفسير القاعدة دون شرحه؛ اكتفاءً به.

وقد أوّل السيرافيُّ المصدرَ بـ(عابرةٌ للهَواجِرِ)، فجوّز نعت (النكرة) بمصدرٍ موضوعةٍ مَوْضِعَ أسماءِ الفاعل^(٣)، ومثله ابنُ عصفور^(٤)، ويرى الرمائيُّ أنها وقعتْ مَوْضِعَ الصفةِ؛ إلا أنها تُؤوّلُ بالفعل واسم الفاعل، والتقدير: (تعبّر الهَواجِرِ)، و(عابرةٌ الهَواجِرِ)^(٥). وذهب الفارسيُّ إلى أنها بمعنى الفعل، وأنها مقدّرةٌ بالانفصال^(٦). ورأى أبو حيان أن مأخذها السماع؛ إذ أُضيفت إلى

(١) ينظر: الكتاب ١ / ٤٢١.

(٢) الكتاب ١ / ٤٢٤.

(٣) ينظر: شرح السيرافي ٦ / ٥٥، ٥٨.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٧٢.

(٥) ينظر: شرح الرماني، ت: الدميري ٨٥١، والهمع ٤ / ٢٧١.

(٦) ينظر: التعليقة ١ / ٢١٨، والمسائل المشكّلة ٢٧٥، ٢٧٦، والهمع ٤ / ٢٧١.

معرفة، ومع هذا تُؤوّل بنكرة^(١).

وهذا التَّوَعُّدُ مِنَ الْإِضَافَةِ إِضَافَةٌ لَفْظِيَّةٌ؛ يَكُونُ اللَّفْظُ عَلَى الْإِضَافَةِ،
وَالْمَعْنَى عَلَى الْإِنْفِصَالِ^(٢).

وعلى ما تقدّم إذا كانت الصفة مُضَافَةً لِإِضَافَةٍ لَفْظِيَّةٍ لَا تَتَعَرَّفُ بِهَا؛ وَإِنَّمَا
تَكُونُ عَلَى حَالٍ وَاحِدَةٍ قَبْلَ الْإِضَافَةِ وَبَعْدَهَا مِنَ التَّنْكِيرِ، وَهِيَ فِي نِيَّةِ
الانفصال، فيجوز أن تكون صفةً لِلنَّكَرَةِ قَبْلَهَا؛ لِتَسَاوِيهِمَا فِي الْحَالِ، وَهُوَ
التَّنْكِيرُ.

وَإِذَا تَأَمَّلْتَ مَا وَجَّهَ بِهِ النَّحَاةُ (عُبْرٌ) فَإِنَّكَ تَجِدُهُمْ أَجَازُوا كَوْنَهَا إِضَافَةً
لَفْظِيَّةً؛ لِأَنَّهَا فِي مَعْنَى اسْمِ الْفَاعِلِ الَّذِي يَجُوزُ فِيهِ هَذَا النَّوْعُ مِنَ الْإِضَافَةِ،
وَقَلِيلٌ أَوْلَهَا بِالْفِعْلِ، وَنُقِلَ عَنِ ابْنِ بَرَهَانَ (٥١٨هـ) وَابْنِ الطَّرَاوَةِ (٥٢٨هـ)
جَوَازُ أَنْ تَكُونَ إِضَافَةُ الْمَصْدَرِ إِلَى مَعْمُولِهِ مِنَ الْإِضَافَةِ اللَّفْظِيَّةِ^(٣)، وَجَعَلَ ابْنُ
عَصْفُورٍ (عَبْرَ الْهَوَاجِرِ) مِنْ هَذِهِ الْإِضَافَةِ الَّتِي لَا تَقْتَضِي تَعْرِيفَ الْمُضَافِ وَلَا
تُخَصِّصُهُ؛ فَكَأَنَّهُ يَجِيزُ أَنْ يَكُونَ الْمَصْدَرُ مِنْهَا^(٤).

إِلَّا أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ إِضَافَةَ الْمَصْدَرِ مُحْضَةٌ غَيْرُ لَفْظِيَّةٍ؛ لِعَدَمِ
وَقُوعِهِ مَوْقِعَ الْفِعْلِ فَلَا بَدَّ فِي تَأْوِيلِهِ بِ(أَنْ وَالْفِعْلِ)، وَلَا مَجْرُورِهِ مَرْفُوعَ الْمَحَلِّ وَلَا

(١) ينظر: الارتشاف ٤ / ١٨٠٢.

(٢) ينظر: الإيضاح ٢١٢، شرح الرماني، ت: الدميري ٨٢٦، وشرح المفصل لابن يعيش
٢ / ١٢٧، والهمع ٤ / ٢٧١.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٣ / ٢٢٨، والتذليل ١٢ / ٢٩، وتوضيح المقاصد ٢ / ٧٨٦،
والهمع ٤ / ٢٧٢.

(٤) ينظر: المقرب ١ / ٢٠٩.

منصوب^(١). ورُدَّ أيضًا بالسمع من مجيئه نعتًا للمعرفة؛ فدلَّ على تعرّفه
بالإضافة^(٢).

وبناءً على ما تقدّم؛ فتعرّف المصدر بالإضافة فيه خلافٌ، وإن كان
الأغلب على كون الإضافة لفظية فيه لا تفيد التعريف؛ إلا أن (عبر الهواجر)
فيه أمران يقويانه، وهما: أنه مصدر؛ إلا أنه مؤول باسم الفاعل فأخذ من
أحكامه، وهو عدم التعرّف بالإضافة؛ لذا تجد النحاة فسروه به كثيرًا، وأن أبا
حيان ذكر أن هناك ما كان منها مسموعًا، ومنه: (عبر الهواجر)؛ لذا فله
حُكم ليس لغيره من المصادر.

- (كم ناقة لك وفصيلها) ^(٣)، (كم ناقة وفصيلها لك) ^(٤).
قد يكون للاسم المعطوف وجهان إعرابيان أو واحد بناءً على ما عطف
عليه.

قال ابنُ السّراج: "وتقول: (كم ناقة لك وفصيلها)، و(فصيلها) نصبًا
ورفعًا، مَنْ رفع اتبع ما في (لك)، ومَنْ نصب اتبع (الناقة)، وإنما جاز في
(فصيلها) النصب، وهو مضاف إلى الضمير؛ لأن التأويل: (وفصيلًا لها)...
فإذا قلت: (كم ناقة وفصيلها لك) فلا يجوز في (الفصيل) إلا النصب،

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣ / ٢٢٨.

(٢) ينظر: التذييل ١٢ / ٢٩، وتوضيح المقاصد ٢ / ٧٨٦.

(٣) ينظر: الأصول ١ / ٣٢٣، والتخمير ١ / ٢٦١.

(٤) ينظر: الأصول ١ / ٣٢٣، وشرح التسهيل ٢ / ٣٨٦، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٩١٩،

والتذييل ٩ / ٢٥٤، وتمهيد القواعد ٥ / ٢٣٨٥.

كأنك قلت: (كم ناقة وكم فصيل ناقة لك)^(١).

المناقشة:

أتى ابنُ السَّراجِ بالمثال: (كم ناقةً لك وفصيلها)؛ ليبيِّنَ حكمَ المعطوف الإعرابي إذا سُبِقَ بتمييز (كم) الاستفهامية والجار والمجرور، فـ(كم) الاستفهامية تنصب الاسم بعدها^(٢)، وهو التمييز (ناقة)، وجاء في التركيب (لك) جار ومجرور، وبعده المعطوف (وفصيلها) يجوز فيه: الرفعُ بعطفه على ما في (لك)، والنصبُ عطفاً على تمييز (كم)، وهو في تقدير الانفصال في هذه الحالة (وفصيلاً لها)، فيكون نكرةً لا معرفة؛ لأن تمييز (كم) الاستفهامية نكرةٌ منصوبة.

وغيرَ في تركيب التمثيل قليلاً؛ حتى يُبيِّنَ امتناع الوجه الإعرابي الآخر، ليكون: (كم ناقةً وفصيلها لك)، فلا يجوز فيه إلا أن يكون منصوباً بعطفه على التمييز (الناقة)، فيكون بنية تكرار العامل، والتقدير: (كم ناقة وكم فصيل ناقة)، وامتنع الرفع؛ لعدم وجود ما يُحمَلُ عليه، لمجيء (لك) متأخراً عن المعطوف فلا يكون له.

وقد نَبَّه ابنُ مالكٍ إلى أن المعطوف على منصوب (كم الاستفهامية) إذا

(١) الأصول ١/ ٣٢٣.

(٢) ينظر: الكتاب ٢/ ١٥٧، والأصول ١/ ٣١٥. وتمييز (كم) الاستفهامية فيه مذاهب: الأول: أنه لازم النصب، الثاني: لا يلزم نصبه، بل يجوز جرّه، الثالث: أنه يلزم إن لم يدخل على (كم) حرف جر، فإن دخل عليها الجار ترجَّح جر التمييز. ينظر: شرح الأشموني ٣/ ٦٣٣.

كان مُعرِّفًا بالإضافة إلى ضميره فهو نكرة بإجماع النحاة؛ والعلة في ذلك: أن (كم) لا تعمل إلا في النكرة، و(كم) هي العامل في المعطوف عليه، وهو العامل في المعطوف أيضًا على الأصح؛ فوجب أن يكون نكرة مثله؛ لذا يقدر (فصيلاً) بالانفصال حتى ينكّر^(١)، وجعل أبو حيان جواز مجيء المعطوف معرِّفًا بالإضافة لِلحَظِّ التَّنكِيرِ من كون الضمير يعود على النكرة (ناقة)^(٢). وردّه ناظرُ الجيش (٧٧٨هـ) بأن القول بأن الإضافة على تقدير الانفصال، والحكم على المضاف بالتنكير لا علاقة له بعود الضمير على نكرة أو معرفة، والملاحظ أن حق ضمير النكرة التعريف إلا في باب الإخبار فإنه يُعامل معاملة النكرة^(٣).

ومثّل به المراديُّ (٧٤٩هـ) (كم ناقةً وفصيلها) على أن (فصيلها) لم تتعرف بالإضافة بالرغم من كونها مضافة إلى الضمير؛ لوقوعها موقع نكرة لا تقبل التعريف^(٤).

وما ذكره ناظر الجيش هو الرأي؛ ويكفي القول بأن المعطوف نكرة؛ لما فيه من نية تقدير الانفصال.

– (ونتجت فرسك والناقة)^(٥)، (وضعت ناقتك)^(٦).

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢ / ٩١٩.

(٢) ينظر: التذييل ٩ / ٢٥٤.

(٣) ينظر: تمهيد القواعد ٥ / ٢٣٨٨.

(٤) ينظر: توضيح المقاصد ٢ / ٧٩٠.

(٥) ينظر: الأصول ١ / ١٧٣.

(٦) ينظر: شرح ملحّة الإعراب ٨٧.

يلزم تأنيث الفعل سواء أكان ماضيًا أو مضارعًا إذا كان فاعله مؤنثًا
ظاهرًا متصلًا حقيقي التأنيث^(١). والأقوى في طلب التأنيث هو المؤنث
الحقيقي العاقل^(٢).

يقول ابن السَّراج: "والتأنيث الحقيقي الذي لا يجوز فعله إلا بعلامة
التأنيث هو كُلُّ مؤنثٍ له ذكر كالحَيوان؛ نحو قولك: (قامت أمةُ الله)،
(وتجت فرسك والناقاة)"^(٣).

ويقول الحريريُّ: "اعلم أن تاء التأنيث يجب أن تلحق الفعل الماضي ...
إذا تقدّم الفعل، وكان فاعله مؤنثًا من الحيوان؛ كقولك: (قامت هندٌ)،
(وضعتُ ناقَتك)"^(٤).

المناقشة:

مثّل ابنُ السَّراج بـ(تجت فرسك والناقاة)، والحريريُّ بـ(وضعتُ ناقَتك)
على قاعدة واحدة، هي: وجوب تأنيث الفعل إذا كان الفاعل مؤنثًا ظاهرًا
متصلًا حقيقي التأنيث مع استعمال لفظ (الناقاة) كرمزٍ للمؤنث المتصل
الحقيقي غير العاقل، والمجيء بفعل متقارب؛ فالنتاج والوضع يحملان المعنى
نفسه. وكان وظيفة تمثيلهما إيضاح القاعدة، فذكر القاعدة، ثم أردفاها بمثال

(١) ينظر: المقتضب ٢ / ١٤٤، والجمل ٢٩٠، واللمع ٣٤، والتخمير ٢ / ٣٨٣، وشرح

الجمل لابن عصفور ٢ / ٣٩٢، وشرح التسهيل ٢ / ١١١.

(٢) ينظر: شرح السيراني ٦ / ١٣٨.

(٣) الأصول ١ / ١٧٣.

(٤) شرح ملحّة الإعراب ٨٦، ٨٧.

توضيحي.

والعلة في إلحاق التأنيث بالفعل مع أن التأنيث للفاعل هو اتصال الفعل بالفاعل كالجاء من الشيء، فأصبحت الكلمة الواحدة؛ وإلا فالقياسُ تأنيثُ الكلمة لتأنيث ذاتها^(١)، ولاحتياط العرب في الدلالة على تأنيث الفعل؛ إذ لفظ الفاعل قد يكون مما يشترك فيه المؤنث والمذكر، وقد يُسمَّى المذكرُ بمؤنث والعكس^(٢).

والذي ألزم التأنيث في الفعل - مع أنهم يسقطون ما دلَّ على التثنية والجمع منه - لزومُ معنى التأنيث؛ إذ لا يفارق الاسم، فترتب على ذلك لزوم علامته^(٣).

وقد حكى سيبويه: (قال فلانة)^(٤)، بحذف التاء مع أن الفاعل متصلٌ حقيقي التأنيث، وأجازه الأخفش^(٥)، والرُّماني وعلَّل بأن التأنيث في الاسم أغنى عنه، وإن كان الأجود تأنيث الفعل^(٦). وما علَّل به يصدق عليه وعلى المؤنث برمته، ويلزم من قوله ألا يُؤتى بعلامة التأنيث بما أن تأنيث الفاعل مغنٍ عنه، وكأنه أراد تفسير الخروج عن تواتر القاعدة، وليس بحجة، ويكتفى أن يقال بأنها لغةٌ غير مشهورة قليلة الاستعمال، والأجود أن يكون الكلام

(١) ينظر: الكتاب ٢ / ٣٨، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٦٠، وشرح التسهيل ٢ / ١١٠.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢ / ١١٠.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٢٩٩، ٣ / ٣٥٨.

(٤) ينظر: الكتاب ٢ / ٣٨.

(٥) ينظر: الارتشاف ٢ / ٧٣٤.

(٦) ينظر: شرح الرماني، ت: الدميري ١٠٦٣.

على المشهور، كما أن اللغات متفاوتة بالفصاحة والقوة.
ومنع المبرّد تذكيرَ الفعل في نحو هذا^(١)، وحكم ابنُ عصفور عليه بأنه لا
يقاس عليه^(٢)، ورأى ابنُ مالك أن الحذف قليل^(٣).
- (الناقَةُ وَضَعْتُ)^(٤).

إذا كان الفاعل ضميراً مستتراً يعود على مؤنث حقيقي أو مجازي فيجب
تأنيث الفعل^(٥).
يقول الحريري: "وإن كان لمؤنثٍ زِدَتْ في آخره تاءٌ ساكنة، فقلت: (ههنا
ذهبتُ، والناقَةُ وَضَعْتُ)"^(٦).

المناقشة:

حرّك الحريري المفردات في مثاله بما تتيح له اللغة من المرونة؛ فأحرّ الفعل
فأصبح الفاعل ضميراً مستتراً يعود على مؤنث حقيقي، من غير أن يأتي بمثال
مصنوع جديد؛ بل التزم به، وغير فيه حتى يجعله ناطقاً عن القاعدة النحوية
الأخرى، وقد أوردته؛ ليوضح القاعدة.
والعلة في وجوب تأنيث الفعل إذا كان فاعله ضميراً مستتراً؛ قطعاً لتوهم

(١) ينظر: المقتضب ٢ / ١٤٤.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٣٩٢.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٢ / ١١١.

(٤) ينظر: شرح ملحّة الإعراب ١٧.

(٥) ينظر: المفصل ١٨٨، والتخمير ٢ / ٣٨٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٣٦١، وشرح
التسهيل ٢ / ١١٢.

(٦) شرح ملحّة الإعراب ١٧.

أن يكون الفعل مسندًا إلى سببه لا إليه؛ لأن الراجع يكون كالراجع إليه، فيحتاط للضمير أكثر من الاسم الظاهر^(١).

وأجازه ابن كيسان (٢٩٩هـ)^(٢)، وعند بعض النحاة إذا كان الفاعل يعود على مؤنث غير حقيقي^(٣)، وحمله ابن مالك على ضرورة الشعر^(٤).

- (عندي ثلاثمائة ثوبٍ، وخمسمائة ناقة)^(٥).

العدد (المائة) مؤنثة، تضاف الأعداد المفردة إليها، وإن كان الأصل فيها أن تضاف إلى الجمع لا المفرد، وتمييزها مفرد مجرور^(٦)، ويجب أن يكون العدد بلا هاء؛ ليخالف لفظ (المائة)^(٧).

قال الحريزي عن (المثون): "فيشترك فيها المذكر والمؤنث، وتحذف الهاء من المضاف إليها؛ لكونها مؤنثة، كقولك: (عندي ثلاثمائة ثوبٍ، وخمسمائة ناقة)^(٨)".

(١) ينظر: التخمير ٢ / ٣٨٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٣٦١.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٩٧.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ١ / ١٢٧، والأصول ٢ / ٤١٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٣٦١.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٢ / ١١٢، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٥٩٧.

(٥) ينظر: شرح ملحّة الإعراب ٢٢٤.

(٦) ينظر: الكتاب ١ / ٢٠٧، ٢٠٩، والجمل ١٢٧، والمفصل ٢٠٩، وشرح التسهيل ٢ / ٣٩٤.

(٧) ينظر: الجمل ١٢٧.

(٨) شرح ملحّة الإعراب ٢٢٤.

المناقشة:

مثّل الحريريُّ بمثالٍ على العدد (مائة)؛ لبيّن القاعدة من أن العدد مؤنث، وما يضاف إليه يحذف منه الهاء؛ لتأنيته، والتمييز يكون مذكراً ومؤنثاً، وهما سواء؛ لذا جاء بمثالٍ محتوٍ على تمييز مذكر، وهو (ثوب)، وتمييز مؤنث وهو (ناقة)، وهو مفرد لا مجموع.

وإذا تأملتَ فلم يُخالف ال(مائة) المؤنث فيؤتى بالمذكر قبله، وهذا سائر في

باب العدد؟

والعلة في ذلك: أن العدد مؤنث؛ فإذا كان بالتاء فهو بمنزلة المؤنث بتاء، وما كان خالياً منها فهو بمنزلة المؤنث بلا تاء^(١). وللتفريق بين المذكر والمؤنث؛ فوجود (التاء) فيها مبالغة بقوة التضعيف، وفُسّر أيضاً بأن الأعداد مجهولة في الذهن، والاسم لا يخلو أن يكون عاقلاً وغير عاقل؛ فلما كان مجهولاً أصبح كغير العاقل، والإخبار عنه بالتأنيث؛ لذا أخذ حكمه^(٢). وطلب التخفيف؛ لأنه مؤنث، فلو جُعِلت التاء مع المؤنث أيضاً لثقل؛ لوجود ثقلين: التأنيث، وعلامة التأنيث، فجاءت العلامة مع المذكر؛ لخفته^(٣).

(١) ينظر: الجمل ١٢٥.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٦.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٣٠.

المبحث الثاني: أثر الحياة الاجتماعية في استدعاء لفظ (الإبل) في

الأمثلة النحوية المصنوعة.

كثرت الأمثلة النحوية المصنوعة في كتب النحويين، حتى لا تكاد تخلو قاعدة أو مسألة من مثال أو مثالين، وربما وصل إلى حشدٍ منها؛ بغية ضبط القواعد النحوية، وإمكان القياس عليها، مع إرادة التبسيط على المتعلم. ومع هذا، فقد أثرت الحياة الاجتماعية في تمثيلهم؛ إذ لم يكونوا بمعزل عن مجتمعهم، فهم أبناء البيئة، فجاءت أمثلتهم صورة صادقة عمّا في المجتمع من موروثات ومعتقدات، فغدا المثال عملة ذات وجهين: أحدهما لتمثيل القاعدة، والآخر للمجتمع.

والنحوي حينما يصنع الأمثلة النحوية فإن بعضها معبر عن شيء في نفسه أو مجتمعه، ومقصود، وليس محض صدفة أتت بهذا المعنى دون غيره، وتعريف ابن جني (٣٩٢هـ) اللغة بأنها: "أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"^(١) أصدق ما يدل على ذلك؛ إذ اللغة ما تولدت إلا لتعبر عما يريد المتكلمون بها، والأمثلة ألفاظ من هذا المجموع، فيصدق عليها. وهذا التعبير يُكسب المثال حيويةً وتقريباً لعقل المتلقي؛ حتى لا يجتمع وعورة قاعدة، وإبهام مثال.

واللغة تتأثر بحضارة الأمة، ونظمها، وعقائدها، وشؤونها الاجتماعية؛ إذ هي مرآة تعكس حياة المجتمع^(٢).

ومما يدل على أن الأمثلة النحوية تعبير عن الحياة الاجتماعية وما تحتويها،

(١) الخصائص ١ / ٣٣.

(٢) ينظر: اللغة والمجتمع، علي وافي ١٣، ١٤.

واستشعار النحويين تلك الحقيقة، استدلالاً أبي حاتم (٢٥٠هـ) على أن الأخفش وضع كتاباً من كتاب (عليّ الجمل) بالمدينة لتمثيله بـ(الزيت رطلان)، و(الزيت) لا يذكر عند أهل البصرة؛ لأنه ليس بإدام عندهم^(١)؛ متخذاً هذا التمثيل دليلاً قاطعاً على ما استنبطه.

وأشار الملخ إلى أن المثال النحوي فيه إشارة ورسالة، إشارة؛ لما فيه من الدلالة التاريخية الاجتماعية لعصر معين، فكأنه بمثابة وثيقة تعبر عن عصر، وتسجل شيئاً من ملامحه. ورسالة؛ لأنه يُعبر عن القيم والمعاملات^(٢).

وإذا ما أردت بيان هذين الوجهين للمثال النحوي؛ فهو يُعطينا صورةً تاريخيةً اجتماعيةً للعصر الذي أنتج فيه المثال، فيعبر عن العصر وأهله، دون اصطناع؛ بل موجودة على أرض الواقع كالحديث عن اللباس والأكل والدواب، فيستحيل مثلاً أن يكون العصر القديم متحدثاً عن التقنية بخلاف ما تكون عليه الأمثلة في عصرنا هذا، وهو رسالة؛ لأن النحوي يُودع مثاله ما يؤمن به من معتقدات وأخلاق وما يتعامل به في عصره، فتجد الأمثلة مليئة بالأخلاق والقيم العالية، وطاردة عن الرذيلة؛ لذا فالأمثلة التي يتمثل بها النحوي متأثرة بمجريات حياتهم الاجتماعية، ومؤثرة بها.

وقد انتقدت الأمثلة النحوية بأنها نماذج تجريدية، بمثابة الرياضة العقلية^(٣)؛ أي: أنها أشدّ البعد عن محاكاة المجتمع، ولا يُنكر أن النحاة اتخذوا قليلاً من

(١) ينظر: مراتب النحويين ١٢٣.

(٢) ينظر: رؤى لسانية في نظرية النحو العربي ١٤٤.

(٣) ينظر: في نقد النحو العربي، أبو السعود ١١١.

الأمثلة التي افتقدت الحياة، وأشبهت الرموز الرياضية، متردّدًا في كتاب سيويوه: "وهذا تمثيل وإن لم يُكلّم به"^(١)، وألفاظ قريبة منه؛ إذ أرادوا تمثيل القاعدة النحوية، وإيضاحها للمتلقي، دون الالتفات للغايات الأخرى؛ لكنها قليلة إذا قُورنت بغيرها.

وإذا تأملت الأمثلة النحوية التي جاء ذكر (الإبل) ومسمياتها؛ تجد النحوي يحاكي بها المجتمع البدوي الصحراوي، وحيوانات تلك البيئة، فعبّر عن القاعدة بالمحسوس المشاهد، ورَظّها في مواضع كثيرة بالوصف بالكثرة؛ وهذا مما يفاخرون به، فالرجل كلما كثر إبله كان ذا مكانة - مع عدم إغفال مكارم الأخلاق -.

و(سقي الإبل) يُفسّر بتفسير تاريخي اجتماعي للترجيع؛ لرعاية الإبل والماشية^(٢). وعبر سيويوه به؛ لأن البصرة كانت في فم البادية، وكان مألوفاً أن تردّها القبائل العربية؛ طلبًا للماء والعشب، وللاستقرار^(٣).

والتمثيل عن (الإبل) امتدّ في أبواب كثيرة، في باب (أل)، وباب (إن)، والفاعل، ونائب الفاعل، والاشتغال، والمفعول المطلق، والمفعول معه، والاستثناء، والحال، والتوابع؛ كالصفة، والبدل، والعدد، والأسماء التي تعمل عمل الفعل، و(حتى) الابتدائية، والعاطفة، و(كم) الاستفهامية؛ إلا أنك

(١) الكتاب ١/ ٨٣، ٣١٢، ٣٧٥، ٣٧٦، ٢/ ٩٢، ١١٨، ١١٩، ١٧١، ٢٧٨، ٣/ ٢٨، ٣٤.

(٢) ينظر: التكوين التاريخي للأمة العربية ٤٨.

(٣) ينظر: رؤى لسانية في نظرية النحو العربي ١٤٧.

تلمس ورودها أكثر في دلالة (العدد)؛ نحو: (مررتُ برجلٍ مائةً إبله)، (له خمسٌ من الإبل ذكورٌ)، (له ثلاثةٌ ذكور من الإبل)، (له خمس من الخيل ذكور وعشر من الإبل ذكور)، و(ثلاثة آلاف جمَلٍ)، و(ثلاثة آلاف ناقَةٍ)، وعبرَ عن العدد الكثير (الألوف). مع اقتراها - غالبًا - بالتملُّك من استخدام (عندي)، و(له) أول الكلام، وما ذلك إلا لمفاخرة العرب بامتلاكها، ووفرة عددها، والأمثلة النحوية انعكاس تفكير المجتمع.

وإذا نظرت في مقابلتهم بين المثالين: (هو الرجل علمًا وفقهًا)، و(هو الرجل خيالًا وإبلًا)؛ ترى أن الجزء الأول منهما متماثل: (هو الرجل) ثم جيء بنكرة بعده (علمًا وفقهًا) ومقابله (خيالًا وإبلًا)، وفي ظني أنه أراد من الأول المفاخرة بالعلم والفقه، ومن الثاني المفاخرة بالماديات، وهي الخيل والإبل وهي أرفع ما يكون لدى العربي من الأموال.

ومما يتقارب مع ما ذكرتُ التمثيل به في سياق صيغة المبالغة (فَعُول) في نحو: (هذا ضروب رؤوس الرجال وسوق الإبل) فخصَّ به (سوق الإبل) دون غيره؛ دلالة على الغنى من امتلاكه للإبل، وعلى الكرم من استعمال هذه الصيغة الدالة على المبالغة في ضربه لسوقها دون أن يمثِّل للشاة أو غيرها مما يؤكل، مع ملاحظة ارتباط ضرب رؤوس الرجال بسوق الإبل؛ لأنهما مما يفخر به قديمًا؛ إذ هما كناية عن الشجاعة والكرم.

وكذلك ظهر حب المجتمع لإنجاب الذكور على الحيوانات أيضًا من خلال إسقاطها على مكونات البيئة المحيطة، يظهر ذلك فيما تقدّم من تمثيل من مجيء لفظ (ذكور) صريحًا في (أذكرُ أن تِلْدَ ناقَتُك أحبُّ إليك أم أنتي؟) مع التحكّم

بهذا اللفظ تقديمًا وتأخيرًا؛ لبيّن الحكم الإعرابي، وملابساته، ولاحظ في هذا المثال من انسجام محبّب عند العرب، وهو: (نتاج الذكور وتحبيبه على الانثى)، وكذلك الحال حينما مُثِّل بـ (له خمس من الإبل ذكورًا) وبغيرها، مع عدم ورود هاتين اللفظتين (ذكر) و(ذكور) عبثًا؛ بل تؤديان وظيفة نحوية في السياق.

وفي (أهلك الناس الشاةُ والبعير) من التعبير بالإهلاك لما يجتمع عليه الناس من (الأموال)؛ كالشاة، والبعير؛ لأن هذا مما أملتُهُ عليه بيئته دون غيرها من الحيوانات، فيفنون حياتهم في طلبها، ورعايتها، وقد يتحاربون من أجلها.

ومن الأمثلة التي تُعد صورة حيّة للحياة الاجتماعية: (مررتُ على ناقةٍ عُبرِ الهواجرِ)؛ إذ فسّر السيرافي ذلك: أن الناقة قوية عابرة تسيّر في (الهواجر) إلى حيث أراد؛ و(الهواجر) جمع (هاجرة)، وهو منتصف النهار^(١)، ومعلوم شدة الحر في هذا الوقت دون سائر اليوم، تصوير هذا بهم العربي ويجذبه، ووظّف هذا المعنى في القاعدة النحوية: إضافة المصدر (عُبر) إلى المضاف إليه (الهواجر).

وقد تتبّع النحاة حالاتها المشاهدة، وصوّروها في تمثيلهم بتعبيرات مختلفة نطقت بقواعدهم وأبانتها؛ منها: (سير عليه بعيرك)، واستثماره فيما يمكن أن يكون له من أبواب؛ حتى يتلقفها المتلقي يُيسر دون توجّس: كالمفعول فيه والمطلق، ونائب الفاعل، وهو ناتج لما يشعر به المجتمع من أهمية (سير البعير)، وما يُحمل عليه، فهو وسيلة الارتحال، وطلب العيش التي ما انفكّ العربي عنها، مع لحظ وجود (كاف الخطاب) في البعير، وما فيها من الملكية من نسبة البعير له، والقرب بين المتكلم والمخاطب. و(شُرب الإبل) في أمثلة متعددة وهو صورة

(١) ينظر: شرح السيرافي ٦ / ٥٥.

للمصدر المضاف، ولاحظ ارتباط الإبل بالشرب من كون (الماء) عزيز لا وجود له في أيِّ موطن، وتعبيرهم بـ: (سقيت إبلك صغارها أحسنَ من سقي كبارها)، واستغلاله ببيان البدلية؛ إذ الأنسب في المعنى أن تُحمل (صغارها) على (الإبل) من جعلها مبتدأ.

ولتعلّق العرب بالإبل وفصيلها، تنبّه النحاة ومثّلوا عن العلاقة الفطرية ورضاعة الفصيل، ووظّفوا ذلك في المفعول معه في (لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها) على أن (الواو) للمعية، وفي العطف وإعراب ما بعدها على الحال والصفة (هذه ناقة وفصيلها الراتعان/ راتعان/ راتعين)، وفي باب (كم) الاستفهامية في (كم ناقة لك وفصيلها) هذا التوجه الاجتماعي استفادوا منه، فاستفهم؛ لأنه من المحبوب وكلما كثر عَظُم.

ويُعدّ المثال: (إن غيرها إبلاً وشاءً) صورة فخرية بالإبل تظهر فيه، وفي التوجيه النحوي أيضاً؛ إذ وجّه الرماني (إبلاً) على التمييز، راسماً سياقاً يقع فيه من أن شخصاً رأى بقراً أو غيرها من الأموال التي بها يفتخر، فدفعه ذلك على أن يقول: (إن لنا ما يقوم مقامه من غيره)^(١).

وقد استثمر النحاة تعدد أسماء الإبل الدالة على جنسها في التمثيل، فمثلاً استعملوا (الناقة) في التمثيل على صورتي الفاعل إذا كان فاعلاً متصلًا ظاهرًا، أو ضميرًا يعود عليها، ومع فعلين محيّين: (نَتَجَتْ، وضعت).

ومن خلال ما سبق يظهر مدى تأثير الحياة الاجتماعية على أمثلة النحاة عن (الإبل)، وتوظيفهم ذلك في بيان القواعد النحوية، ونقلها إلى صورة حيّة

(١) ينظر: شرح الرماني، ت: الدميري ١٥٠٣، ١٥٠٤.

متفاعلة في متناول المتعلم، مُزيجة الصعوبة التي تكتنف التعقيد النظري.
وكل هذه الأمثلة مستساغةٌ في حياتنا المعاصرة، ويمكننا التمثيل بها عن
واقعنا إلا ما قلّ، ولا يستهجنها المتعلم الحديث، ولا يستفهم عن دلالاتها؛ لأنها
مشاهدة قريبة منه.

فما زال (الإبل) في مجتمعنا العربي من أعظم ما يُمتلك من الأموال، وتُقام
محافل لها، وتسميةُ هذا العام باسمها شاهدٌ على قيمتها الحضارية، وأنها إرثٌ
تليد أصيل.

الخاتمة:

بعد هذا العرض والتحليل للأمثلة النحوية المصنوعة عن (الإبل) وأسمائها من حيث الجنس، وتأثير الحياة الاجتماعية أخلصُ إلى تسجيل عددٍ من النتائج، هي:

- أن المثال النحوي هو الجانب التطبيقي للتظير، وفي مواطن عدّة استغني به عنه.

- جَمَعَ المثال بين كونه إيضاحًا للقواعد، وأداة يستعملها النحاة في طروحاتهم للتفسير، وأن يكون ناقلًا حيويًا للعصر الذي أنتج فيه.

- عناية النحاة باستدعاء لفظ (الإبل) ظاهرةً في الإكثار من التمثيل بها، وعن أسمائها، في صورٍ نحوية اجتماعية متنوعة، وكان الأكثر ورودًا (الإبل)، وتَقَارَب (البعير)، و(الناقة)، وأقلهم ورودًا (الجمل)، وفي رأيي أن الاختلاف راجعٌ إلى انتشار التسمية بلفظ دون آخر، وجريانه على الألسن، موظفين ذلك التنوع في التعبير.

- تمكّنت الأمثلة المصنوعة عن (الإبل) من التعبير عن كثيرٍ من الأبواب النحوية بناء على ما تحتمله من معنى، وكانت تجنح كثرةً في باب (العدد)؛ وهذا مرتبط بتعبيرها أيضًا عن المجتمع.

- تميّزت الأمثلة بالمرونة من خلال قبولها التقديم والتأخير، والتعريف والتنكير، والتغيير في بعض الإسناد؛ لتستقرئ الأحكام النحوية التي تتور الألفاظ.

- عمد النحاة في بعض المواضع إلى استقراء الحالات التي قد ترد بمثال

واحد، مع تغييرٍ قد يلحقه حتى يكون معبراً عن جميع الأوجه؛ دفعاً لتشيتت المتلقي، وتقريباً له.

- أورد النحاة أمثلةً خالفت القاعدة، وهي افتراضية، وتنوّعت أسباب المخالفة؛ فمنها ما كان بسبب المعنى، أو نوع الكلمة أو حدود القاعدة.

- كان للحياة الاجتماعية أثرٌ على أمثلة النحاة، تمثّل في استدعاء لفظ (الإبل) في تمثيلهم، وما يتعلق به من ملاحظاتٍ حياتية، وصورٍ حسية سجّلوها، مستثمرين ذلك في الصنعة النحوية، وتوظيفها أحسن توظيف.

- أن (أمثلة الإبل المصنوعة) وأسمائها معبرةٌ عن عصرها القديم، ونافعةٌ للاستعمال في عصرنا الحاضر، فامتازت بالديمومة والحيوية، دون الحاجة إلى استبدالها؛ إذ ما زالت (الإبل) رمزاً للفخر عند الشعوب العربية.

- أثبت البحث أن ما يُدعى من (أن الأمثلة النحوية جافة رياضية) قليل جدّاً، وتندم في تمثيل النحاة عن (الإبل).

- حفل النحاة بأمثلة سيويه عن (الإبل)، فمثّلوا بها دون تغييرٍ في أحيان كثيرة، فكانت كالشواهد، وفعلهم إما ثقةً بما أورد، أو لاعتقادهم بأنها أنشئت في زمان الفصاحة هي الغالبة، فحأكت أساليب العرب.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع:

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، محمد بن يوسف الأندلسي، ت: د. رجب عثمان، ط ١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨ هـ.
- الاستشهاد والاحتجاج باللغة، محمد عيّد، عالم الكتب، ١٩٨٨ م.
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السراج، ت: عبدالحسين الفتلي، ط ٣، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- الإيضاح، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، ت: د. كاظم بحر المرجان، ط ٢، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٦ هـ.
- الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب النحوي، ت: د. موسى بناي العليي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، مطبعة العاني، بغداد.
- بحوث في الاستشراق واللغة، إسماعيل عمارة، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٧ هـ.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع عبيد الله الأشبيلي، ت: د. عياد الثبتي، ط ١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧ هـ.
- التبصرة والتذكرة، عبدالله الصيمري، ت: فتحي مصطفى، ط ١، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢ هـ.
- التخدير، القاسم بن الحسين الخوارزمي، ت: عبدالرحمن العثيمين، ط ١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٠ م.
- التذييل والتكميل، أبوحيان الأندلسي، ت: حسن هندراوي، ط ١، دار القلم، دمشق، دار كنوز إشبيليا، الرياض، ١٤٢٠ هـ، ١٤٣١ هـ.

- التعريفات، علي الجرجاني، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٥م.
- التعليقة على كتاب سيوييه، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، ت: د. عوض القوزي، ط١، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٤١٠هـ.
- تفسير الطبري، ت: عبدالله التركي، ط١، هجر، القاهرة، ١٤٢٢هـ.
- التكوين التاريخي للأمة العربية، عبدالعزيز الدوري، ط٤، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش، ت: علي فاخر وجابر البراجة وإبراهيم العجمي وجابر مبارك وعلي السنوسي ومحمد نزال، ط١، دار السلام، القاهرة، ١٤٢٨هـ.
- تهذيب اللغة، محمد الأزهري، ت: محمد عوض، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢١هـ.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، ت: عبدالرحمن سليمان، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤٢٢هـ.
- الجامع لأحكام القرآن، محمد القرطبي، ت: عبدالله التركي، ط١، مؤسسة الرسالة، لبنان، ١٤٢٧هـ.
- الجمال، عبدالقاهر الجرجاني، ت: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ.
- الجمال في النحو، عبدالرحمن الزجاجي، ت: د. علي الحمد، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل، إربد، ١٤٠٤هـ.
- الخصائص، عثمان بن جني، ت: محمد النجار، المكتبة العلمية.
- رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، حسن الملخ، دار الشروق، الأردن، ٢٠١٥م.

- رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد المالقي، ت: أحمد الخراط، ط ٣، دار القلم، دمشق، ١٤٢٣هـ.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشموني، ت: محمد محيي الدين، ط ١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٧٥هـ.
- شرح التسهيل، لابن مالك، ت: عبدالرحمن السيد، محمد بدوي، ط ١، هجر، ١٤١٠هـ.
- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الإشبيلي، ت: صاحب أبو جناح، دار الكتب.
- شرح جمل الزجاجي، علي بن خروف، ت: سلوى عرب، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٩هـ.
- شرح الرضي على الكافية، رضي الدين محمد بن الحسن، ت: يوسف عمر، ط ٢، جامعة بنغازي، ١٩٩٦م.
- شرح الكافية الشافية، جمال الدين محمد بن مالك، ت: د. عبدالمنعم هريري، جامعة أم القرى، ط ١، طبع بدار المأمون للتراث، ١٤٠٢هـ.
- شرح كتاب سيوييه، الحسن بن عبدالله السيرافي، ت: عبدالمعطي قلعجي، ط ١، شركة القدس، القاهرة.
- شرح كتاب سيوييه، علي الرماني، ت: أحمد الحربي، (رسالة دكتوراه)، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٣٦هـ.
- شرح كتاب سيوييه، علي الرماني، ت: سيف العريفي، (رسالة دكتوراه)، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤١٨هـ.

- شرح كتاب سيبويه، علي الرماني، ت: المتولي رمضان الدميري، (رسالة دكتوراه)، جامعة الأزهر، المنصورة، ١٤٠٢هـ.
- شرح كتاب سيبويه، علي الرماني، ت: محمد بن إبراهيم شيبه، (رسالة دكتوراه)، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ - ١٤١٥هـ.
- شرح كتاب سيبويه، قاسم الصفار، ت: خالد المطرفي، (رسالة ماجستير)، جامعة طيبة، المدينة المنورة.
- شرح المفصل، موفق الدين يعيش، (ط١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ.
- شرح ملححة الإعراب، القاسم الحريري، ت: فائز فارس، ط١، دار الأمل، الأردن، ١٤١٢هـ.
- الصحاح، إسماعيل الجوهري، ت: أحمد عطار، ط٣، دار العلم للملايين، بيروت، ١٤٠٤هـ.
- في نقد النحو العربي، صابر أبو السعود، دار الثقافة، ١٩٨٨م.
- الكتاب، سيبويه عمرو بن عثمان، ت: عبدالسلام هارون، ط٤، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢٦هـ.
- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ط١، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ١٩٩٦م.
- كشف المشكل في النحو، ابن حيدرة اليمني، ت: د. هادي عطية مطر، ط١، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٤٠٤هـ.
- لسان العرب، ابن منظور، ط٣، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ.

- اللغة والمجتمع، عبدالواحد وافي، مكتبات عكاظ، ١٤٠٣هـ.
- اللمع في العربية، عثمان بن جني، ت: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، ١٩٨٨م.
- مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي، ت: محمد أبو الفضل، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤٣٠هـ.
- المرتجل، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب، ت: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ.
- المسائل البصريات، أبو علي الفارسي، ت: محمد الشاطر أحمد، ط ١، مطبعة المدني، مصر، ١٤٠٥هـ.
- المسائل الحلييات، أبو علي الفارسي، ت: د. حسن هنداوي، ط ١، دار القلم، دمشق، دار المنارة، بيروت، ١٤٠٧هـ.
- المسائل الشيرازيات، أبو علي الفارسي، ت: حسن هنداوي، ط ١، كنوز اشبيليا، الرياض، ١٤٢٤هـ.
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، أبو علي الفارسي، دراسة وتحقيق: صلاح الدين التنكاوي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، مطبعة العاني، بغداد.
- المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، ت: د. محمد بركات، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ.
- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى الفراء، ط ٣، عالم الكتب، بيروت، 1403هـ.
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد اللبدي، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ.

-المفصل في علم العربية، محمود الزمخشري، ت: فخر قدارة، ط ١، دار عمار، الأردن، ١٤٢٥هـ.

-المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق إبراهيم الشاطبي، ت: عبدالرحمن سليمان العثيمين، ط ١، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث لجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٨هـ.

-مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس، ت: عبدالسلام هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ.

-المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، ت: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، العراق، ١٩٨٢م.

-المقتضب، أبو العباس محمد المبرد، ت: محمد عزيمة، ط ٣، وزارة الأوقاف، القاهرة، ١٤١٥هـ.

-المقرب، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، ت: أحمد الجواري وعبدالله الجبوري، ط ١، ١٣٩٢هـ.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، ت: عبد العال مكرم، مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ، ودار البحوث العلمية بالكويت، ١٣٩٩هـ.

References

- Irtishāf al-Ḍarab min Lisān al-‘Arab, Muḥammad ibn Yūsuf al-Andalusī, investigated by: Dr. Rajab ‘Uthmān, 1st edition, al-Khānjī Bookstore, Cairo, 1418 AH.
- Al-Istishād wa-al-Ihtijāj be-al-Lugha, Muḥammad ‘Īd, ‘Ālam al-Kutub, 1988 AH.
- al-Uṣūl fī al-Naḥw, Abū Bakr Muḥammad ibn al-Sarrāj, investigated by: ‘Abd al-Ḥusain al-Fatlī, 3rd edition, Mu’assasat al-Risālah, Beirut.
- Al-Ḍāḥ, Abū ‘Alī al-Ḥasan ibn Aḥmad al-Fārisī, investigated by: Dr. Kāzim Baḥr al-Marjān, 2nd edition, ‘Ālam al-Kutub, Beirut, 1416 AH.
- Al-Ḍāḥ fī Sharḥ al-Mufaṣṣal, Ibn al-Ḥājib al-Naḥwī, investigated by: Dr. Mūsā Bināi al-‘Alili, Ministry of Endowments and Religious Affairs, Al-Ani Press, Baghdad.
- Buḥwūth fī al-Istishrāq wa-al-Lughah, Ismā‘īl ‘Amāyirah, 1st edition, Risālah foundation, Beirut, 1417 AH.
- al-Basīṭ fī Sharḥ Jumal al-Zajjājī, Ibn Abī al-Rabī‘ ‘Ubaid Allāh al-Ashbīlī, investigated by: Dr. ‘Iyyād al-Thubaytī, 1st edition, Dār al-Gharb al-Islāmī, Beirut, 1407 AH.
- Al-Tabṣīrah wa-al-Tadhkirah, ‘Abdullāh al-Ṣaymarī, investigated by: Fathī Muṣṭafá, 1st edition, Dār al-Fikr, Damascus, 1402 AH.
- Al-Takhmīr, al-Qāsim ibn al-Ḥusain al-Khuwārizmī, investigated by: ‘Abd-al-Raḥmān al-‘Uthaymīn, 1st edition, Dār al-Gharb al-Islāmī, Beirut, 1990.
- Al-Tadhyīl wa-al-Takmīl, Abū Ḥayyān al-Andalusī, investigated by: Ḥasan Hindāwī, 1st edition, Dār al-Qalam, Damascus, Dār Kunūz Ishbīliyyā, Riyadh, 1420 AH, 1431 AH.
- Al-Ta‘līqah ‘alá Kitāb Sībawaih, Abū ‘Alī al-Ḥasan ibn Aḥmad al-Fārisī, investigated by: Dr. ‘Awaḍ al-Qawzī, 1st edition, Maṭba‘at al-Amānah, Cairo, 1410 AH.
- Tafsīr al-Ṭabarī, Muḥammad bin Jarir al-Ṭabarī. investigated by: ‘Abdullāh al-Turkī, 1st edition, Hajar, Cairo, 1422 AH.

- Al-Takwīn al-Tārīkhī lil-Ummah al-‘Arabīyah, ‘Abd-al-‘Azīz al-Dūrī, 4th edition, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2003.
- Tamhīd al-Qawā‘id be-Sharḥ Tashīl al-Fawā‘id, Nāzīr al-Jaish, investigated by: ‘Alī Fākhīr et al. 1st edition, Dār al-Salām, Cairo, 1428 AH.
- Tahdhīb al-Lugha, Muḥammad al-Azharī, investigated by: Muḥammad ‘Awad, 1st edition, Dār Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī, Beirut, 1421 AH.
- Tawḍīḥ al-Maqāshid wa-al-Masālik be-Sharḥ Alfīyat Ibn Mālik, al-Murādī, investigated by: ‘Abd-al-Raḥmān Sulaimān, 1st edition, Dār al-Fikr al-‘Arabī, Cairo, 1422 AH.
- Al-Jāmi’ li-aḥkām al-Qur’ān, Muḥammad al-Qurṭubī, investigated by: ‘Abdullāh al-Turkī, 1st edition, Mu’assasat al-Risālah, Lebanon, 1427 AH.
- al-Jumal, ‘Abd al-Qāhir al-Jurjānī, investigated by: ‘Alī Ḥaidar, Damascus, 1392 AH.
- al-Jumal fī al-Naḥw, ‘Abd-al-Raḥmān al-Zajjājī, investigated by: Dr. ‘Alī al-Ḥamad, 1st edition, al-Risālah foundation, Beirut, Dār al-Amal, Irbid, 1404 AH.
- Al-Khaṣā’is, ‘Uthmān ibn Jinnī, investigated by: Muḥammad al-Najjār, al-Maktabah al-‘Ilmiyah.
- Ruā Lisānīyah fī Naẓarīyat al-Naḥw al-‘Arabī, Ḥasan al-Mulkh, Dār al-Shurūq, JordaN, 2015.
- Raṣf al-Mabānī fī Sharḥ Ḥurūf al-Ma‘ānī, Aḥmad al-Māliqī, investigated by: Aḥmad al-Kharrāṭ, 3rd edition, Dār al-Qalam, Damascus, 1423 AH.
- Sharḥ al-Ushmūnī ‘alā Alfīyat Ibn Mālik, al-Ushmūnī, investigated by: Muḥammad Muḥyī al-Dīn, 1st edition, Dār al-Kitāb al-‘Arabī, Beirut, 1375 AH.
- Sharḥ al-Tas’hīl, li-Ibn Mālik, investigated by: ‘Abd-al-Raḥmān al-Sayyid, Muḥammad Badawī, 1st edition, Hajar, 1410 AH.
- Sharḥ Jumal al-Zajjājī, li-Ibn ‘Uṣfūr al-Ishbīlī, investigated by: Ṣāḥīb Abū Janāḥ, Dār al-Kutub.

- Sharḥ Jumal al-Zajjājī, 'Alī ibn Kharūf, investigated by: Salwá 'Arab, Umm al-Qurá university, Makkah al-Mukarramah, 1419 AH.
- Sharḥ al-Raḍī 'alá al-Kāfiyah, Raḍī al-Dīn Muḥammad ibn al-Ḥasan, investigated by: Yūsuf 'Umar, 2nd edition, Jāmi'at Banghāzī, 1996.
- Sharḥ al-Kāfiyah al-Shāfiyah, Jamāl al-Dīn Muḥammad ibn Mālik, investigated by: Dr. 'Abd al-Amīn Harīrī, Umm al-Qurá university, 1st edition, printed by-Dār al-Ma'mūn lil-Turāth, 1402 AH.
- Sharḥ Kitāb Sībawaih, al-Ḥasan ibn 'Abdillāh al-Sairāfi, investigated by: 'Abd al-Mu'tī Qal'ajī, 1st edition, al-Quds company, Cairo.
- Sharḥ Kitāb Sībawaih, 'Alī al-Rummānī, investigated by: Aḥmad al-Ḥarrbī, (PhD dissertation), Islamic university of Madinah, 1436 AH.
- Sharḥ Kitāb Sībawaih, 'Alī al-Rummānī, investigated by: Saif al-'Arīfī, (PhD dissertation), Imam Muḥammad bin Saud Islamic university, Riyadh, 1418 AH.
- Sharḥ Kitāb Sībawaih, 'Alī al-Rummānī, t : al-Mutawallī Ramaḍān al-Damīrī, (PhD dissertation), al-Azhar university, al-Mansoura, 1402 AH.
- Sharḥ Kitāb Sībawaih, 'Alī al-Rummānī, investigated by: Muḥammad ibn Ibrāhīm Shaibah, (PhD dissertation), Umm al-Qura university, Makkah al-Mukarramah, 1414 AH-1415 AH.
- Sharḥ Kitāb Sībawaih, Qāsim al-Ṣaffār, investigated by: Khālid al-Miṭrifī, (MA thesis), Taibah university, al-Madīnah al-Munawwarah.
- Sharḥ al-Mufaṣṣal, Muwaffaq al-Dīn Ya'īsh, 1st edition, Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, Beirut, 1422 AH.
- Sharḥ Mulḥat al-I'rāb, al-Qāsim al-Ḥarīrī, investigated by: Fa'iz Fāris, 1st edition, Dār al-Amal, Jordan, 1412 AH.
- al-Ṣiḥāh, Ismā'īl al-Jawharī, investigated by: Aḥmad 'Aṭṭār, 3rd edition, Dār al-'Ilm lil-Malāyīn, Beirut, 1404 AH.

- Fī Naqd al-Naḥw al-‘Arabī, Ṣābir Abū al-Sa‘ūd, Dār al-Thaqāfah, 1988.
- al-Kitāb, Sībawaih ‘Amr ibn ‘Uthmān, investigated by: ‘Abd al-Salām Hārūn, 4th edition, Maktabat al-Khānjī, Cairo, 1426 AH.
- Kashshāf Iṣṭilāḥāt al-Funūn wa-al-‘Ulūm, 1st edition, Maktabat Lubnān, Lebanon, 1996.
- Kashf al-Mushkil fī al-Naḥw, Ibn Ḥaidarah al-Yamanī, investigated by: Dr. Hādī ‘Aṭīyah Maṭar, 1st edition, Ministry of Endowments and Religious Affairs, Al-Irshad Press, Baghdad, 1404 AH.
- Lisān al-‘Arab, Ibn Manẓūr, 3rd edition, Dār Ṣādir, Beirut, 1414 AH.
- Al-Lugha wa-al-Mujtama‘, ‘Abd al-Wahid Wāfī, Maktabāt ‘Ukāz, 1403 AH.
- al-Luma‘ fī al-‘Arabīyah, ‘Uthmān ibn Jinnī, investigated by: Samīḥ Abū Mughlī, Dār Majdalāwī, Amman, 1988.
- Marātib al-Naḥwīyīn, Abū al-Ṭayyib al-Lughawī, investigated by: Muḥammad Abū al-Faḍl, al-Maktabah al-‘Asrīyah, Sidon, Beirut, 1430 AH.
- Al-Murratajal, Abū Muḥammad ‘Abdullāh ibn Aḥmad ibn al-Khashshāb, investigated by: ‘Alī Ḥaidar, Damascus, 1392 AH.
- al-Masā’il al-Baṣīṭ, Abū ‘Alī al-Fārisī, investigated by: Muḥammad al-Shāṭir Aḥmad, 1st edition, Maṭba‘at al-Madanī, Egypt, 1405 AH.
- al-Masā’il al-Ḥalbiyāt, Abū ‘Alī al-Fārisī, investigated by: Dr. Ḥasan Hindāwī, 1st edition, Dār al-Qalam, Damascus, Dār al-Manārah, Beirut, 1407 AH.
- al-Masā’il al-Shīrāzīyāt, Abū ‘Alī al-Fārisī, investigated by: Ḥasan Hindāwī, 1st edition, Kunūz Ishbīliyah, Riyadh, 1424 AH.
- al-Masā’il al-Mushkilah known as al-Baghdādiyāt, Abū ‘Alī al-Fārisī, study and investigation: Ṣalāḥ al-Dīn al-Tanūkhī, ministry of al-Awqaf and Islamic affairs, Maṭba‘at al-‘Ānī, Baghdad.
- al-Musā’id ‘alā Tashīl al-Fawā’id, Bahā’ al-Dīn ibn ‘Aqīl, investigated by: Dr. Muḥammad Barakāt, Dār al-Fikr, Damascus, 1400 AH.

- Ma'ānī al-Qur'ān, Abū Zakarīyā Yaḥyá al-Farrā', 3rd edition, 'Ālam al-Kutub, Beirut, 1403 AH.
- Mu'jam al-Muṣṭalahāt al-Naḥwīyah wa-al-Ṣarfīyah, Muḥammad al-Labadī, 1st edition, Mu'assasat al-Risālah, Beirut, 1405 AH.
- Al-Mufaṣṣal fī 'ilm al-'Arabīyah, Maḥmūd al-Zamakhsharī, investigated by: Fakhr Qadārah, 1st edition, Dār 'Ammār, Jordan, 1425 AH.
- al-Maqāṣid al-Shāfiyah fī Sharḥ al-Khulāṣah al-Kāfiyah, Abū Ishāq Ibrāhīm al-Shātibī, investigated by: 'Abd-al-Raḥmān Sulaimān al-'Uthaimīn, 1st edition, Institute of Scientific Research and Heritage Revival, Umm Al-Qura University, Makkah Al-Mukarramah, 1428 AH.
- Maqāyīs al-Lughah, Abū al-Ḥusain Aḥmad ibn Fāris, investigated by: 'Abd Salām Hārūn, Dār al-Fikr, 1399 AH.
- al-Muqtaṣid fī Sharḥ al-Īdāḥ, 'Abd al-Qāhir al-Jurjānī, investigated by: Dr. Kāẓim Baḥr al-Marjān, Dār al-Rashīd, Iraq, 1982.
- al-Muqtaḍab, Abū al-'Abbās Muḥammad al-Mubarrid, investigated by: Muḥammad 'Uḍaimah, 3rd edition, ministry of Awqaf, Cairo, 1415 AH.
- al-Muqarrab, 'Alī ibn Mu'min known Ibn 'Uṣfūr, investigated by: Aḥmad al-Jawārī 'Abdullh al-Jubūrī, 1st edition, 1392 AH.
- Ham' al-Ḥawāmi' fī Sharḥ Jam' al-Jawāmi', Jalāl al-Dīn al-Suyūṭī, investigated by: 'Abd al-'Āl Mukarram, al-Risālah foundation, 1413 AH, and Kuwait, Dār al-Buḥūth al-'Ilmīyah, 1399 AH.